المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

ما نُسب لأبي بكر بن السرَّاج ت(٣١٦هـ) وليس في كتابه (الأصول في النحو) (دراسة نحوية تحليلية)

Which was attributed to Ibn al-Sarraj d (316 AH) Not in his book: Foundations of grammar (Analytical grammar study).

بقلم الدكتورة

هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بالزقازيق جامعة الأزهر
أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجامعة القاسمية بالشارقة

الجزء الخامس (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ما نُسب لأبي بكر بن السرَّاج ت(٣١٦هـ) وليس في كتابه (الأصول في النحو) (دراسة نحوية تحليلية)

هبة محمد إبراهيم محمد

قسم اللغويات ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق جامعة الأزهر ـ مصر

قسم اللغويات ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجامعة القاسمية بالشارقة

البريد الإلكتروني : hebaibraheem74@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث للتعرف إلى ما نُسب لابن السرَّاج وليس في كتابه (الأصول في النحو). وقد استُخدِم المنهج الوصفي التحليلي، وتُوصِّل للنتائج الآتية:

أبوبكر بن السرَّاج أحد كبار النحويين في عصره، فقد كان امتدادًا لأساتذته، ومرجعًا لمعاصريه، ومنهلًا لتلاميذه. وقد كان بصري التوجه؛ والأدلة على ذلك كثيرة؛ على خلاف ما شاع أنه بغدادي المذهب. ويمثل ابن السرَّاج حلقة مفصلية في تاريخ النحو العربي؛ فهو تلميذ المازني والمبرد، وأستاذ لجيل من العظماء كالزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وغيرهم.

يُعد كتاب (الأصول في النحو) لابن السرَّاج ثاني أكبر كتاب في النحو العربي بعد كتاب سيبويه، فبالرغم من تأخره إلا أنه جمع أصول علم العربية. وقد اعتمد ابن السرَّاج على الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد في بناء وترتيب وهيكلة كتابه الأصول في النحو؛ ليس نقلًا منهما بل توظيفًا لهما.

نسب أصحاب المتون والشراح وأصحاب الحواشي لابن السرّاج الكثير من الأراء، والاختيارات، والترجيحات، والموافقات، والمخالفات؛ مما لم يثبت له ولم يَرِد في كتابه الأشهر (الأصول في النحو).

الكلمات المفتاحية: ابن السرّاج، الأصول في النحو، دراسة نحوية تحليلية.

Which was attributed to Ibn al-Sarraj d (316 AH) Not in his book: Foundations of grammar (Analytical grammar study).

Heba Mohammed Ibrahim Mohammed
Girls' College of Islamic and Arabic Studies in Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.
College of Arts and Humanities - Al Qasimia University in Sharjah
Email: hebaibraheem74@yahoo.com

Abstract

The research aims to identify what was attributed to Ibn al-Sarraj, not in his book The Fundamentals of Grammar. The descriptive analytical method was used, and the following results were reached:

Abu Bakr bin Al-Sarraj was one of the great grammarians of his time, as he was an extension of his teachers, a reference for his contemporaries, and a source for his students. Ibn Al-Sarraj was a basari sectarian; The evidence for this is many; Contrary to what was rumored that Baghdadi doctrine. He was a pivotal episode in the history of Arabic grammar, Ibn Al-Sarraj was a student of Al-Mazni and Al-Mubarrad, and a teacher for a generation of greats such as Al-Zajaji, Al-Serafi, Al-Farsi, Al-Rumani, and others .

His book (The Fundamentals of Grammar) is the second largest book on Arabic grammar after Sibawayh's book. Despite its delay, it collected the foundations of Arabic science. Ibn al-Sarraj relied on the book by Sibawayh and al-Muqtadab al-Mubarrad in building, arranging and structuring his book al-Usool in grammar, not a transmission but an employment.

The authors of texts, commentaries, and footnotes attributed to Ibn al-Sarraj many opinions, choices, weightings, approvals, and contraventions. Which was not proven to him and did not appear in writing the most famous assets in grammar.

Keywords: Ibn al-Sarraj, Fundamentals in Grammar, an analytical grammatical study.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وهادينا ومخرجنا من الظلمات إلى النور، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،،،

فقد شرف الله العربية فجعلها وعاء دينه الخاتم، ومادة كتابه العزيز، فجاءت متميزة على كافة المستويات؛ النحوية والدلالية والصوتية، ولها علوم متعددة من أهمها النحو، فهو من أجل العلوم وأفضلها منزلة وأنفعها أثرًا.

ومنذ أن تبلور علم النحو وأخذ شكل العلم والخلاف من ظواهره، فقد تعددت فيه الأقوال والآراء، وكانت تلك الآراء مادة ثرية للموافقات والترجيحات، والاعتراضات، والتخريجات النحوية.

وعليه فقد نقلها علماء النحو؛ إما لشرحها وتوضيحها، وإما لموافقتها وتأييدها، وإما لاعتراضها والرد عليها، وطبيعي أن تشوب عمليات نقل الآراء بعض الشوائب؛ من خلط، أو سهو، أو إسقاط، أو إضافة، أو عدم دقة؛ ولا غرو في ذلك فالطبيعة الإنسانية قد يصيبها شيء مما مر سهوًا أو عمدًا.

وقد حمل معظم النحويين على عاتقهم مسؤولية تنقيح الآراء والأقوال وتدقيقها ونسبتها لقائليها في عملية مركبة لا يتصدى لها إلا من أحاط بمختلف الآراء النحوية وقائليها بشكل استقصائي كالذي يقوم به علماء الحديث في عمليات الجرح والتعديل.

فظهر توجه جديد يقوم على رصد ما نُسب للمصنفين أو الشراح وليس في مؤلفاتهم، وعليه فقد اخترت فكرةً بحثية مرتبطة بهذا التوجه، تحمل في داخلها ثلاثة منطلقات رئيسة (قضية، وشخصية، وكتاب)، بعنوان: (ما نُسب لأبي بكر بن السَّرَّاج ت ٣١٦هـ، وليس في كتابه الأصول في النحو).

وقد دفعني لاختيار الموضوع منطلقاته الثلاثة السابقة، وبيانها كالآتي:

- القضية (نسبة الآراء لقائليها)؛ فهي عملية دقيقة، تُراعي الأمانة العلمية في النقل والرواية ونسبة كل قول لصاحبه؛ منعًا للخلط الذي يهدم البناء العلمي والإطار البحثي لأي علم.

- الشخصية (أبوبكر ابن السرَّاج)؛ فهو عالم علّامة صاحب رؤية لغوية عميقة متميزة؛ فلم يكن شارحًا لأراء النحاة السابقين وحسب، بل كان يحللها موافقًا ومعترضًا ومرجحًا بشكل أثرى الدرس النحو.

ـ الكتاب (الأصول في النحو)؛ فالكتاب من أعظم كتب النحو العربي بعد الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد. وهو أشهر كتب ابن السَّرَّاج وأعظمها قدرًا، فقد حفل بكل آراء النحاة على اختلاف مدارسهم؛ بصريين وكوفيين.

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الآراء والأقوال التي نُسبت لابن السَّرَّاج ولم توجد في كتابه، وقد انتقيت أكثر المسائل شيوعاً وأعمقها تأثيراً وأكثرها إثارة للجدل، وبيان ذلك كالآتي:

طريقة معالجة البحث:

طريقة معالجة البحث الحالي قامت على: وضع عنوان للخلاف النحوي، وتقديم دراسة نظرية مناسبة، مع ذكر نص ابن السرَّاج والتعقيب بما أرجحه اعتماداً على أسس الترجيح المعروفة وفي ضوء ما بدا لي من الأدلة، مع مراعاة عزو الآيات القرآنية لسورها، وتوثيق القراءات، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق الأبيات الشعرية، وتوثيق الأمثال، ورد الآراء لأصحابها، وتوثيقها من أمات الكتب.بالإضافة لترجمة الأعلام، مع الالتزام في عرض وتبويب مسائل البحث بترتيب كتاب الأصول في النحو. وقد اعتمدت كتاب (الأصول في النحو لابن السَّرَّاج)، ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط. (٣)، ١٩٩٦م.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وقفت على عدد من الدراسات التي تناولت بعض مجالات البحث الحالي، وهي كالآتي:

١ـ دراسة: عبدالعزيز بن حميد الجهني (١٩٩٧). آراء ابن السَّرَّاج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٢ـ دراسة: عبدالهادي أحمد فراج (١٩٩٨). ابن السرّاج وآراء يجب تصحيحها. مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، عدد(١٧)، ١٩٩٨م.

٣ـ دراسة: أزهار عبدالرحمن أبوالغيث(٢٠١٠). منهج ابن السرّاج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو (دكتوراة)، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

٤- دراسة: سحر السيد مصطفى (٢٠١٦). ما وهم النحويون في نسبته لابن السرّاج (دراسة وتَثبُّت). مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، عدد(٣٥)، ٢٠١٦م.

- **موقع البحث من الدراسات السابقة**:

على ما للدراسات السابقة من أهمية، فقد اختلف البحث الحالي عنها من حيث أسلوب التناول والتحليل؛ فقد أصّل لقضية نسبة الآراء النحوية لأصحابها، كما ألقى الضوء على واقعها بشكل إجرائي يتقوى بالشواهد عند ابن السَّرَّاج في كتابه (الأصول في النحو) ما يجعل للبحث توجهًا مختلفًا عن البحوث التي تناولت ما نُسب لابن السرّاج من آراء وأقوال.

وتأسيسًا على وجود دراستين يُوحي ظاهرهما بقربهما من البحث الحالي؛ ونظرًا لأنني لم أطلع عليهما إلا بعد أن أشار لهما أحد محكمي البحث قبل نشره، وقد أوصى سيادته بتوضيح الفروق الجوهرية بينهما وبين البحث الحالي؛ ما دعاني لتوضيح تلك الفروق، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولا: دراسة:عبدالهادي فراج (١٩٩٨) وعنوانها: (ابن السرّاج وآراء يجب تصحيحها) تناولت الدراسة الموضوع بشكل موجز على عدة مستويات؛ الأول: مستوى حصر مواضع الخلاف، فقد قدمت الدراسة سبعة مواضع ينبغي تصحيحها، والثاني: مستوى التحليل؛ فلم تقدم الدراسة إطارًا نظريًا يُغطي موضع الخلاف محل التصحيح، والثالث: مستوى استقصاء الآراء في موضع الخلاف؛ حيث اكتفت الدراسة بالأشهر من تلك الآراء، والرابع: مستوى ترجيح الرأي الصحيح؛ لم ترجح الدراسة رأيًا معينًا بل اكتفت بعرض الآراء، كما لم تعرض رأي الباحث أو ترجيحه في الخلاف محل موضع التصحيح.

ثانيًا: دراسة سحر السيد مصطفى (٢٠١٦) وعنوانها: (ما وهم النحويون في نسبته لابن السرّاج) فقد تناولت الموضوع من جانبين، الأول: حصْر مواضع ما وهم النحاة في نسبته لابن السرّاج في كتابيه الأصول والموجز بشكل مُجمل يعكس أهداف البحث، والثاني: تناول تلك المواضع بالتوضيح، بشكل موجز ومباشر؛ مع إطار نظري شديد الإيجاز لموضع التوهم، كما اكتفت بأشهر الآراء في الخلاف محل التوهم، مع تعقيب مقتضب في بعض المواضع دون تعليل أو استدلال أو تتبع، ولم تعرض الدراسة رأى

الباحثة في الخلاف، وعليه فقد جاءت نتائج الدراسة محدودة وموجزة تأسيسًا على محدودية التحليل.

وعليه فإن ما ظاهره التشابه بين البحث الحالي وهذين البحثين تقف حدوده عند مجرد التشابه الجزئي في عناوين بعض المسائل التي كانت محلًا لنسبة بعض الآراء لابن السرّاج ولم توجد في كتابه (الأصول في النحو) وأيضا في محاولة حصر تلك المواضع علمًا بأن عدد المواضع متفاوت بين البحوث الثلاثة، فقد انتقى كل باحث ما رآه جديرًا بالدراسة من تلك المواضع.

أما من ناحية أسلوب التناول والتحليل للبحوث الثلاثة فلن أدعي لنفسي فيه تميزًا، وسأكتفي بالتأكيد على اختلافه جملة وتفصيلًا؛ ذلك أنني وبسبب اكتفائي بعدد محدود من مواضع الخلاف (ثمانية مواضع)، انتقيتها في ضوء محكات ذكرتُها مفصلةً في بداية الفصل الثاني؛ فقد اخترت أسلوب التحليل العميق؛ فقدمت دراسة نظرية وافية للموضع، ثم عمدت إلى كل الآراء التي قِيلتْ في الخلاف فرصدتها مرتبة بحسب ترتيب أصحابها، وموثقة من مصادرها الأصلية، شارحةً ما يحتاج إلى شرح، معلقةً على ما يحتاج إلى تعليق، متتبعةً ما فيها من إحالات، ثم ذكرت النص الذي نُسب لابن السرّاج صراحة ووثقته، موضحةً ما يمكن أن يكون سببًا محتملًا لهذا الخلط والتداخل، بعدها ذكرت النص الأصلي لما قاله ابن السرّاج في كتابه الأصول، وفي نهاية المسألة الخلافية رجحت ودللت على ترجيحي، معقبة بذكر رأيي الشخصي على الخلاف بشكل عام.

- **خطة البحث**:

جاء البحث في فصلين ومقدمة وخاتمة وفهارس فنية؛ أشارت المقدمة للموضوع وأهميته وأسباب اختياره ومنهج البحث وطريقة السير فيه وكذا الدراسات السابقة، وجاء الفصل الأول: نظريًا في؛ أبي بكر بن السرّاج وكتابه (الأصول في النحو)، بينما جاء الفصل الثاني: تطبيقياً؛ وتناول بعض الآراء التي نُسبت لابن السرّاج وليست في كتابه (الأصول في النحو)، بينما عرضت الخاتمة نتائج البحث، وفيما يلي بيان ذلك.

الفصل الأول (الدراسة النظرية)

(ابن السرّاج، وكتابه):

أولًا: ابن السرّاج؛ عصره وحياته:

اسمه ومولده: هو العلامة أبو بكر محمد بن السَّري بن سهل، يُعرف بابن السرَّاج، من مشاهير النحويين، والمُجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب في بغداد.(١) ولم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاد ابن السرّاج ولا مكان ولادته، وقد رجح محقق كتاب الموجز(٢)، ومحقق كتاب الأصول(٣) أن تكون ولادته في بغداد ما بين (٢٦٠هـ-٢٦٥هـ)؛ لأنه من تلاميذ المبردُ تـ (٢٨٥هـ)، ويبدو أن ولادته كانت قبل ذلك التاريخ، فقد تتلمذ لأبي سعيد السُّكَّري(٤) تـ (٢٧٥هـ)، ذكر ياقوت الحموي أن ابن السرَّاج قرأ على أبي سعيد السُّكَّري(٥)، كما ذكر ابن حني أن ابن السرَّاج أخذ عن أبي سعيد السُّكَّري.(٦)

علمه وفضله: ابن السرَّاج من رجال المدرسة البغدادية الذين عرفوا للنحو حقه ؛ فقد عكف على دراسته شارحًا، ومضيفًا، ومستدركًا، كما كانت له عناية بالعلل النحوية؛ وقد عرف له أهل العلم حقه وامتدحوه بما هو أهله؛ قال ابن الأنباري:"أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين"(٧)، وقال ابن خلكان:" أحد الأئمة المشاهير والمُجمع على فضله ونبله، وجلالة قدره في النحو والآداب"(٨)، وقال الذهبي:"هو إمام النحو ومن انتهي إليه علم

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ٢٦٤/٣، ونفح الطيب٤٢٧/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، وتاريخ بغداد ٣١٩/٥.

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني، ص ٦.

(٣) ابن السراج النحوي، ص ٩.

(٤) السكّري: هو الحسن بن الحسين السُّكَّري، أخذ عن أبي حاتم السجستاني، والرياشي، له مؤلفات في اللغة. يُنظر: (طبقات النحويين ص ١٨٣، ونزهة الألباء ص ١٦٠، وبغية الوعاة ٥٠٢/١).

(٥) معجم الأدباء ٨٢٠/٢.

(٦) المنصف لابن جني ٥٧/٣.

(٧) نزهة الألباء ص ١٨٦.

(٨) وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩.

اللسان"[١]، وبعد عمر ليس بالطويل تُوفي إلى رحمة مولاه، وقد أجمعت كتب التراجم على أن وفاته كانت ببغداد في٣١٦هـ.

شيوخه وتلاميذه: كان ابن السرَّاج محظوظًا؛ إذْ تتلمذ على كبار علماء النحو في عصره، ولم تورد كتب التراجم من شيوخه صراحة إلا أبا العباس المبرد؛ فقد لازمه منذ صغره وقرأ عليه كتاب سيبويه وغيره من الكتب، حتى تُوفي المبرد وابن السرَّاج ما زال شابًا، ثم صحب أبا اسحاق الزجاج وقرأ عليه.

وقد أشارت بعض المصادر بطريق غير مباشر إلى أن ابن السرَّاج أخذ العلم عن آخرين منهم: أبو سعيد السُّكَّري[٢]، وأبو الفضل أحمد بن أبي طاهر[٣] ذكره الزجاجي[٤]، وكذلك أبو العباس ثعلب، ذكره الفارسي في الحلبيات[٥]، وغيرهم.

أما تلاميذه فأكثر حظًا به؛ إذْ تعلموا على يد أحد كبار علماء العربية في زمانهم، وقد صاروا فيما بعد من أشهر أعلام النحو وهم؛ الزجاجي، والقالي، والسيرافي، وأبو منصور الأزهري، والفارسي، والرماني، والآمدي.[٦]

مؤلفاته: أحصت كتبُ التراجم لابن السرَّاج عدداً من المؤلفات، منها:

- الاشتقاق: ت: محمد صالح التكريتي، ١٩٧٣م.[٧]
- الأصول في النحو: ت: عبد الحسين الفتلي، ١٩٩٦م.
- الخط والهجاء: ت: عبدالحسين الفتلي، طبعة مجلة المورد،١٩٦٧م.[٨]
- الموجز: ت: محمد محمد سعيد، دار الأمانة، القاهرة، ١٩٨٠م.[٩]

---

(١) سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٤٨٣.

(٢) المنصف لابن جني، ٥٧/٣.

(٣) ابن طاهر: هو أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر، من الشعراء والبلغاء المشهورين، صاحب تاريخ بغداد في أخبار الخلفاء والأمراء ت ٢٨٠ ه. يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢١١/٤، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١.

(٤) الأمالي لأبي اسحاق الزجاج ص ١١٠.

(٥) المسائل الحلبيات، ص ٢٧٧.

(٦) يُنظر: المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات (للفارسي)، ص ٩٣، والمحتسب لابن جني ٤٩/١، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.

(٧) يُنظر: إنباه الرواة، ٣/ ١٤٩، ووفيات الأعيان، ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٨) يُنظر: معجم الأدباء، ٢٥٣٦/٦، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٩) يُنظر: الفهرست لابن النديم، ص ٢٦٤، وأنباة الرواة، ١٤٩/٣، وفيات الأعيان ٣٣٩/٤ ، وبغية الوعاة ١١٠/١.

اتجاهه النحوي: اشتد الخلاف بين البصريين بزعامة المبرد، والكوفيين بزعامة ثعلب، ولم يهدأ إلا بعد وفاتهما؛ وفي تلك الفترة ظهر جيل زهد الخلاف عُرفوا بالبغداديين، وإليهم ينتسب ابن السرَّاج.

والمذهب البغدادي محل خلاف بين العلماء؛ منهم من يثبته مذهبًا مستقلًا، ومنهم من ينفيه، ومن أثبتوه اختلفوا في مؤسسه، فقيل: الأخفش الأوسط، وقيل: الفراء، وقيل: الزجاج(١)، والحق يشير إلى أن البغداديين كانوا فريقين؛ الأول مع البصريين، والثاني مع الكوفيين؛ أثبت ذلك ابن السرَّاج في الأصول، فقال:" وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين"(٢)

والمدقق في كتاب الأصول يتيقن أن ابن السرَّاج بصري حتى النخاع، بل أحد زعماء المذهب البصري، دليل ذلك: موافقته للبصريين في أغلب مسائل كتاب الأصول، ومتابعتهم في أصولهم النحوية؛ تقديم السماع، وعدم القياس على الشاذ، في الوقت الذي يرد آراء الكوفيين ويرفضها.(٣)

كذلك تصنيف أغلب العلماء له على أنه بصري؛ كالزبيدي(٤)، وابن النديم(٥)، والزجاجي(٦)، وابن الشجري(٧)، والبغدادي(٨)، وعليه فابن السرَّاج بصري المذهب، ومع ذلك خالف أئمتهم كالخليل وسيبويه والأخفش، والمازني، والمبرد؛ لأنه كما قلنا من قبل ليس شارحًا وحسب؛ بل صاحب رأي ورؤية.

---

(١) يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ١٣٥، والمدرسة البغدادية لمحمود حسيني، ص ٧٦.
(٢) الأصول في النحو، ٣٥٤/٢.
(٣) الأصول في النحو، ١١٩/١، ٢/ ٢٥٧.
(٤) طبقات النحويين، ص ١١٢.
(٥) الفهرست لابن النديم، ص ٩٢.
(٦) الإيضاح في علل النحو، ص ٥٩.
(٧) أمالي ابن الشجري، ٣٨١/٢.
(٨) خزانة الأدب، ٧٨/١٠.

ثانياً: كتاب الأصول في النحو:

كتاب الأصول لابن السرَّاج من أقدم المصادر في النحو العربي، ولا يسبقه في الشمول والصنعة إلا كتاب سيبويه، فقد جاء وافيًا بمسائل النحو متلافيًا ما في كتاب سيبويه من التكرار؛ ولذا فقد نال حظه من الشهرة والإعجاب من المعاصرين والأقران وغيرهم، قال عنه صاحب وفيات الأعيان:" من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل"[١]. وقال آخر:" مازال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السرَّاج بأصوله".[٢]

تقسيم الكتاب: بدأ ابن السرَّاج (الأصول في النحو) بمقدمة أوضح فيها موضوعه والغرض منه وأهميته. ثم بدأ بعوامل الأسماء والأفعال والحروف، ثم انتقل للحديث عن المعمولات، وقد أشار لذلك فقال:" فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها بالمنصوبات، ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها، وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها"[٣]

شروح الكتاب: تأسيسًا على القيمة الكبيرة لكتاب الأصول في النحو وكذا المكانة العلمية لابن السرَّاج فقد كثرت على الكتاب الشروح والحواشي والاختصارات، فقد أوردت كتب التراجم عددًا منها، وهي:

- شرح على بن عيسى الرمَّاني ت ٣٨٤ هـ.[٤]
- شرح أبي الحسن طاهر بن باشاذ، ت ٤٥٤هـ.[٥]
- شرح أبي الحسن علي بن الباذش ت ٥٢٨هـ.[٦]
- شرح أبي موسى الجزولي ت ٦٠٧هـ.[٧]
- مختصر أصول ابن السَّرَّاج للعكبري ت ٦١٦.[٨]
- حاشية على أصول ابن السَّرَّاج لابن مُعطي ت ٦٢٨ هـ.[٩]

---

(١) وفيات الأعيان، ٣٣٩/٤.
(٢) معجم الأدباء، ٢٥٣٦/٦٢، وبغية الوعاة، ١٠٩/١.
(٣) الأصول في النحو، ٥٧/١.
(٤) يُنظر: إنباه الرواة، ٢٩٥/٢، وكشف الظنون، ١١١/١.
(٥) شذرات الذهب، ٣٣٤/٣، وكشف الظنون، ١١١/١.
(٦) بغية الوعاة، ٢/ ١٤٣، وكشف الظنون، ١١١/١.
(٧) بغية الوعاة، ٢/ ٢٣٦، وكشف الظنون، ١١١/١.
(٨) معجم الأدباء ١٥١٧/٤.
(٩) معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، وبغية الوعاة، ٢/ ٣٤٤.

الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية)

(ما نسب لابن السراج وليس في كتابة (الأصول في النحو)

فيما يلي رصد لبعض الآراء التي نُسبت لابن السَّرَّاج ولا وجود لها في كتابه الأشهر (الأصول في النحو).

والحق أن هذا التوجه في الدراسات والبحوث اللغوية له غاية نبيلة، تعكس مؤشرًا من مؤشرات روعة النحو العربي؛ ألا وهي تحري الدقة في النقل عن الآخرين، والتي أصبحت فيما بعد من أسس ومباديء ومرتكزات أي علم وسُميت لاحقًا الأمانة العلمية في النقل، ما يجعل لعلم النحو- مسبوقًا بعلوم الحديث النبوي- فضل الريادة في التأصيل للأسس العلمية لباقي العلوم.

وقد انتقيت- مما نُسب من آراء لابن السرَّاج وليس في كتابه- أشهرها وأكثرها شيوعًا في المصنفات والشروح النحوية، وأعمقها تأثيرًا في خدمة الدرس النحوي، وفيما يلي تلك النماذج:

الخلاف في أعرف المعارف

قسم النحويون المعارف ستة أقسام هي: الضمير نحو: (أنا وهو) والعَلَم نحو: (زيد) واسم الإشارة نحو: (ذا وذي) والموصول نحو: (الذي والتي) والمحلّى بالألف واللام نحو: (الرجل والمرأة) وما أضيف إلى واحدٍ منها نحو: (ابني وغلامي).

وبعضهم[١] عَدَّها خمسة، على اعتبار أن (المبهم) يشمل اسم الإشارة والاسم الموصول، وهذه المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف فهي تتفاوت في ذلك، فبعضُها أعرف، فكلما كان الاسم أخص كان أعرف.[٢]

وقد نسب كثير من النحويين إلى ابن السرَّاج القول بأن اسم الإشارة أعرف المعارف، ومن هؤلاء النحويين الأنباري[٣]، وابن يعيش[٤]،

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٥/٢ ، والأصول في النحو ١٤٨/١، وأوضح المسالك ١/ ٧٦.
(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.
(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٨.
(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.

والرضي[١]، وأبو حيان[٢] والسيوطي[٣]

يقول الأنباري:"وذهب أبوبكر بن السرَّاج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف".[٤] ونسب ابن يعيش إلى ابن السرَّاج القول بأن اسم الإشارة أعرف المعارف، ومضعفاً إياه معلّلاً ذلك بقوله:" وذهب قوم إلى أنّ المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللام، وهو رأي أبي بكر بن السرَّاج ، واحتج بأنّ اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين، والقلب، وغيرُه يتعرف بالقلب لا غيرُ. وهو ضعيف؛ لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأمّا المخاطب، فلا عِلْمَ له بما في نفس المتكلم." [٥] وقال أبو حيان عن مراتب المعارف:" ومذهب الفراء: أن المبهم أعرف من العلم، وبه قال جماعة منهم ابن السرَّاج ، وابن كيسان، وهو مذهب المنطقيين."[٦]

وما ذكره ابن السرَّاج في كتابه (الأصول في النحو) يخالف ما نسبه إليه هؤلاء النحويون، فقد قسَّم ابن السرَّاج أنواع المعارف في باب (المعرفة والنكرة) وابتدأ بالضمير ثم المبهم، ثم العَلم، ولم يوضَّح أي الأقسام أعرف من بعضها، فقال:" والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المُكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن".[٧] غير أنه صرّح بعد ذلك بأن أعرف المعارف هو الضمير، فقد ذكر رأي المازني في باب (الإخبار عن المضمر) ونص على أن الضمير أعرف المعارف، فقال:" وقال المازني في هذا الباب: إنه جائزٌ عند جميع النحويين، ثم قال: وهو عندي رديءٌ في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجَزته، قال أبو بكر: والذي جعلهُ عندهُ رديئًا

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣١٢/١.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨.
(٣) يُنظر: همع الهوامع ١٨٨/١.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٨.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.
(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨.
(٧) الأصول في النحو ١٤٩/١.

في القياس أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر؛ لأن (الذي) وإن كان مبهمًا فهو كالظاهر لأنه يصحُّ بصلته".[١]

وقد اختلف النحويون في أعرف المعارف- غير لفظ الجلالة- على عدة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين[٣]؛ حيث ذهبوا إلى أن أعرف المعارف هو الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم ما فيه الألف واللام. وقد نحا نحوهم جمعٌ من النحويين منهم: المبرد[٤]، وابن كيسان[٥]، وابن يعيش[٦] وابن عصفور[٧]، والرضي[٨]وصححه الأشموني.[٩]

يقول المبرد:" فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم نحو: (أنا) والتاء في (فعلتُ) والياء في (غلامي وضربتني)؛ لأنه لا يشركه في هذا أحد، فيكون لبسًا".[١٠] وقد استدلوا على مذهبهم: بأن الضمائر لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف[١١]، وأن الضمير لا يضمر إلا وقد عرف.[١٢]

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم الضمير، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. واحتج أصحاب هذا الرأي بأن قالوا:"إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين، بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلاّ بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون

---

(١) الأصول في النحو ٣١٢/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٥/٢.
(٣) يُنظر: أسرار العربية ص٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧.
(٤) يُنظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٨١.
(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٥.
(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.
(٧) يُنظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٢٢٢.
(٨) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣١٣/١.
(٩) يُنظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٨٤.
(١٠) المقتضب للمبرد ٢٨١/٤.
(١١) أسرار العربية ص ٣٤٥ ، واللباب للعكبري ١/ ٤٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.
(١٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٨.

أعرف مما يعرف بشيء واحد، والذى يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير فتقول: مررتُ بزيد الظريفِ وزيدٍ آخرَ، بخلاف الاسم المبهم فإنه لا يقبل التنكير، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير".[١]

ووافق الأنباري مذهب الكوفيين في القول بأن اسم الإشارة أعرف المعارف، فبعد أن عرض الخلاف في المسألة، وذكر أدلة كُلِّ مذهب، اختار مذهب الكوفيين فقال:" والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون".[٢]

وقد ضعَّف العكبري ما احتج به الكوفيون على مذهبهم من أن المُشار يُعرف بالقلب والعين، والعَلَم يُعرف من جهة القلب فقط، مما يدل على أن المشار أعرف من العلم، وعلّل ضعفه:" بأن ذلك راجعٌ إلى تعرفه عند المتكلم، فأما السامع فلا يعلم ما في قلب الناطق بـ (هذا) وإنما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه، وهو شيء غير الاسم، ويدل عليه أن اسم الإشارة يُصَغَّر ويُثنى ويُجمع، ولا يفتقر إلى تقدُّم ذكر، فهو في ذلك كالمصدر المحض".[٣]

المذهب الثالث: مذهب السيرافي؛ حيث ذهب إلى أنَّ أعرف المعارف العلمُ، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرِّف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[٤]. وقد اختار أبوحيان مذهب السيرافي وارتضاه، وعلَّل بقوله:"والذي أختاره وأذهب إليه هو أن أعرف المعارف هو العَلَم ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرف بأل، وإنما ذهبت إلى ذلك؛ لأن العلم جزئي وضعًا واستعمالًا، وباقي المعارف هي كليات وضعًا جُزئيات استعمالًا".[٥] واستدل أصحاب هذا المذهب: بأن العَلَم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة فيه عارضة فلا أثر لها، وإذا كان الأصل أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه.[٦]

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٢٢٨.
(٢) المرجع السابق نفسه ٢/ ٢٢٨.
(٣) اللباب للعكبري ٤٩٤/١.
(٤) أسرار العربية ص ٣٤٦، ويُنظر: اللباب للعكبري ٤٩٤/١.
(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/ ١١٣.
(٦) يُنظر: اللباب للعكبري ١/ ٤٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.

وقد نسب ابن يعيش هذا المذهب للكوفيين، فقال عن مراتب المعارف:"وذهب آخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف، ثم المبهم ثم ما عُرِّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين".(١)

المذهب الرابع: مذهب ابن مالك(٢)، فقد ذهب إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب، ثم اسم الإشارة والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة. يقول ابنُ مالك:"وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: (زيد رأيته) ثم المُشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول".(٣)

وعقب أبوحيان على قول ابن مالك، وجَعْل العَلم أعرف من ضمير الغائب، فقال:"لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم".(٤)

وبعد استقراء آراء النحويين في مراتب المعارف يتبيَّن أن ابن السراج وافق سيبويه والبصريين في أن الضمير هو أعرف المعارف، ويتضح ذلك من ذكره لرأي المازني في الإخبار عن المضمر؛ فقال:"... قال أبو بكر: والذي جعلهُ عندهُ- يعني المازني- رديئًا في القياس أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر؛ لأن (الذي) وإن كان مبهمًا فهو كالظاهر لأنه يصحُّ بصلته".(٥) فقد نص ابن السَّرَّاج على أن أعرف المعارف هو الضمير، وهذا بخلاف ما نسبه إليه كثيرون من أن اسم الإشارة أعرف المعارف.

والرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ووافقهم ابن السرَّاج من أن الضمير أعرف المعارف؛ وذلك لأن الضمائر لا اشتراك فيها

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لا بن مالك ١/ ١١٤.
(٣) شرح التسهيل لا بن مالك ١/ ١١٥.
(٤) التذييل والتكميل ٢/ ١١٤.
(٥) الأصول في النحو ٣١٢/٢.

لتعيينها بما تعود إليه فلا يقع اللبس؛ لذلك لا تُوصَف ولا يُوصف بها كغيرها من المعارف، وأيضاً لأن الضمير لا يُضمر إلا بعد أن يُعرف.

عامل الرفع في خبر المبتدأ

الخبر: لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً نحو: زيد قائم، أو تقديراً نحو: (أقائم زيد)[١]، وهو الجزء المستفاد، الذى يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً.[٢]

والخبر حكمه الرفع بلا خلاف، ولكن الخلاف في عامل الرفع، وقد نسب كثير من النحويين لابن السرَّاج القول بأن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء. فمثلا نسب له العكبري القول بأن الخبر مرفوع بالابتداء ونص على ذلك بقوله:"خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السرَّاج وجماعة".[٣]

وذكر أبو حيان اختلاف النحويين في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، ونسب لابن السرَّاج هذا المذهب، فقال:" واختلفوا في الرفع للمبتدأ والخبر، ... وذهب الأخفش، وابن السَّرَّاج، والرماني، إلى أنهما مرفوعان بالابتداء"[٤] ونسبه إليه السيوطي أيضاً، ونص على ذلك فقال:" وقيل العامِل في الخبر هو الابتداء أيضًا لأنه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الأخفش وابن السرَّاج والرماني".[٥] كما نسب إليه هذا القول من النحويين أيضًا ابن عقيل[٦]، وخالد الأزهري[٧] وغيرهم من النحويين.

وما نسبه النحويون إلى ابن السرَّاج من القول بأن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء، منقوض بما نص عليه ابن السرَّاج في (الأصول)؛ حيث ذكر أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا، ونص على ذلك بقوله:" وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رُفع بالابتداء، والخبر رُفع بهما، نحو

(١) التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ص ١٢٩.
(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ /٨٧.
(٣) التبيين عن مذاهب النحويين، ص٢٢٩.
(٤) ارتشاف الضرب ٢٨/٢.
(٥) همع الهوامع ٨/٢.
(٦) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ٢٠٥/١ .
(٧) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٥٩/١.

قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا".[١] وقد اختلف النحويون في عامل الرفع في الخبر على عدة مذاهب، على النحو الآتي:

المذهب الأول: (المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر): وهو مذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين، ونُسب إلى أبي علي الفارسي[٣]، وقد أشار إلى ذلك بقوله:" ألا ترى أن خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل في افتقاره إلى المبتدأ الذي تقدمه كافتقار الفاعل إلى فعله".[٤]

ووافقهم ابن جني بقوله:" وهو مرفوع بالمبتدأ".[٥]، فالمبتدأ يرفع الخبر كما أن الفعل يرفع الفاعل. واستدل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بعدة أدلة منها:

- أن أصل العمل للطالب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً.[٦]
- قوة المبتدأ بكونه عاملاً لفظياً بخلاف الابتداء فهو عامل معنوي.[٧]
- أنّ معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ، والمُبتدأ لا يبطل معناه بذلك، فكان أولى من الابتداء بالعمل.[٨] وقد رُدَّ هذا بأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: زيد أخوك، فلو رفع الأخ بزيد لكان رافعاً لنفسه.[٩] وأجيب عن ذلك الاعتراض: بأن المبتدأ والخبر– وإن اتحدا في المعنى– فقد اختلفا في الجهة، فأحدهما محكوم به، والآخر محكوم عليه فافترقا.[١٠]

(١) الأصول في النحو ٥٨/١.
(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢ / ١٢٧.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٠.
(٤) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٢ / ٥٢١.
(٥) اللمع في العربية لابن جني ص ١١٠.
(٦) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٦.
(٧) يُنظر: شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٠٨.
(٨) كتاب الشعر للفارسي ٢ / ٥٢١.
(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٦.
(١٠) حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٩.

المذهب الثاني: (عامل الرفع في الخبر هو الابتداء): ونسب هذا المذهب للرماني[١]، ورجحه بعض النحويين كالأخفش[٢] الزمخشري[٣]، والجزولي[٤] والصيمري[٥]، وابن عصفور.[٦] يقول الأخفش مرجِّحاً هذا المذهب:" والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، وكما كانت (أنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: "رفع المبتدأ خبره" وكل حسن، والأول أقيس".[٧]

واستدل هؤلاء لمذهبهم بأن الخبر يتنزل من المبتدأ منزلة الوصف لذا كان تابعاً للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قوياً أم ضعيفًا فكذا هنا".[٨] وردّ هذا المذهب العكبري فقال:" لا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً؛ لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً ".[٩]

المذهب الثالث: (الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ): مذهب المبرد[١٠] وابن السَّرَّاج [١١]، وبه أخذ ابن جني فقال:" إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً"[١٢]، ونُسب لسيبويه[١٣]، والفارسي[١٤]، واختاره ابن باشاذ.[١٥] واحتجوا لمذهبهم بأن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٠٥.
(٢) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩.
(٣) يُنظر: المفصل في علم العربية ص ٢٣.
(٤) يُنظر: المقدمة الجزولية، ص ٩٣، هو: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى المراكشي أبو موسى، من مصنفاته المقدمة الجزولية المشهورة ت ٦٠٧ هـ. يُنظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٣٦.
(٥) التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ١٠٠.
(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٥٧.
(٧) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩ .
(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٧.
(٩) اللباب في علل البناء للعكبري ١ / ١٢٦.
(١٠) يُنظر: المقتضب المبرد ٢ / ٤٩.
(١١) يُنظر: الأصول في النحو ١ / ٥٨.
(١٢) الخصائص لابن جني ٢ / ٣٨٥.
(١٣) يُنظر: أسرار العربية ص ٧٥.
(١٤) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٥٦.
(١٥) يُنظر: شرح المقدمة النحوية ص ٢٩٦.

عن الآخر، وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضاً، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه.[١] وضُعِّف المذهب بأن اقتضاء الابتداء للخبر مُجاز، فالابتداء لا يطلب إلا المبتدأ، والمبتدأ هو الطالب للخبر على الحقيقة[٢]. وضُعِّف بأنه قول بما لا نظير له، وهو اجتماع عاملين على معمول واحد.[٣]

المذهب الرابع: (المبتدأ والخبر كل منهما يرفع الآخر): مذهب الكوفيين.[٤] ووضَّحه السيوطي بقوله:" ذهب الْكُوفيونَ إِلَى أنهُما ترافعا، فالمبتدأ رفع الْخبر وَالْخبر رفع الْمبتدأ لِأن كل منهما طالب الآخر ومحتاج له وَبه صَار عمدة".[٥]

هذا وقد ارتضى هذا المذهب جماعة منهم الرضى[٦]، وأبو حيان[٧]، والسيوطي[٨]. فقد صرَّح أبو حيان باختياره مذهب الكوفيين بعد أن عرض مذاهب النحويين، فقال:" ذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك، وقيده غيره، ... وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني".[٩] واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا:" إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال تعالى:(أيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأسْمَاء الْحُسْنَى)[١٠] فنصب "أيّا ما" بـ "تَدْعُوا"، وجزم "تدعوا" بـ "أيّا ما"، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقال تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)[١١] فأينما

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٣٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥.
(٢) يُنظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢ / ٧٤٣.
(٣) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٠٩.
(٤) يُنظر: الخصائص لابن جني ١ / ١٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٢٥، وهمع الهوامع ٢/ ٨ .
(٥) همع الهوامع ٨/٢.
(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضى ١ / ٦٠.
(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٥.
(٨) يُنظر: همع الهوامع ١ / ٣٦٤.
(٩) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٠٨٥ بتصرف.
(١٠) من الآية (١١٠) الإسراء.
(١١) من الآية (١١٠) النساء.

منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما، ... إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ههنا."[١]

وقد ضُعِّف هذا القول: بأن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقول: كان زيد أخاك بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.[٢]

وأما استدلالهم بقوله تعالى:(أيًّا مَّا تَدْعُواْ) فقد ضعفَّه الأنباري من عدة أوجه؛ فقال:" أحدهما: أنَّا لا نسلم أن الفعل بعد أيّا ما وأينما مجزوم بأيّا ما وأينما، وإنما هو مجزوم بإنْ، وأيّا ما وأينما نابا عن إنْ لفظًا، وإن لم يعملًا شيئًا، والثاني: أنّا نسلم أنها نابت عن إنْ لفظًا وعملًا، ولكن جاز أن يعمل كل واحدٍ منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحدٍ منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا. والثالث: إنما عمل كل واحدٍ منهما في صاحبه لأنه عامل؛ فاستحق أن يعمل، وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر... اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألا تعمل فبان الفرق بينهما."[٣] وعليه يتبين لنا من عرض مذاهب النحويين يتبين أن:

- الصحيح من رأى ابن السَّرَّاج أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً كما هو ثابت في الأصول، وعليه يبطل ما عدا ذلك مما نُسب إليه.
- ذهب ابن جني لأكثر من مذهب في هذا الخلاف؛ فنص في موطنٍ على أن المبتدأ هو العامل في الخبر، وصرَّح في آخر أن العامل هو الابتداء مع المبتدأ، ونسب له أبو حيان أنهما ترافعا إلحاقًا بمذهب الكوفيين، ولعلَّ الأمر ألبس على أبي حيان مما صرَّح به ابن جني: بأن العامل هو المبتدأ؛ لأن الكوفيين يقولون بذلك أيضًا لكن على سبيل أن كلاً منهما رفع الآخر.

وعليه فالراجح هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ؛ لأن العامل في هذا الموضع عاملٌ لفظي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي وهو (الابتداء) على حد قول الرماني ومن تبعه من

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١ / ٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٤.
(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٨.

النحويين، ولو اجتمعا معاً فالأولى في العمل للعامل اللفظي.

وقد وافق ابن السرَّاج البصريين في جانب من مذهبهم وهو أن المبتدأ عامل في الخبر؛ ولكنه أشرك معه الابتداء؛ لأن الابتداء والمبتدأ عنده لا يتصور انفصال أحدهما عن الآخر، ويضعف هذا: بأن اقتضاء الابتداء للخبر على سبيل المجاز، فإن الابتداء لا يطلب إلا المبتدأ، والمبتدأ هو الطالب للخبر على الحقيقة، وهذا مما يقوي ويدعم مذهب سيبويه والبصريين.

ليس بين الفعلية والحرفية

(ليس) من أخوات (كان)، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: (ليس المؤمنُ بخيلاً)، ونواسخ المبتدأ والخبر تتنوع بين الحرفية والفعلية على اختلاف عملها، فمنها ما هو حرف باتفاق كـ (إنَّ) وأخواتها[١]، ومنها ما هو فعل باتفاق كـ (ظنَّ) وأخواتها[٢] ومنها ما هو مختلَف فيه بين الحرفية والفعلية كـ (ليس) من أخوات (كان).

وقد نسب جماعة من النحويين إلى ابن السرّاج القول بحرفية (ليس) التي من أخوات (كان). فنسب إليه أبو حيان القول بحرفيتها عند حديثه عن (كان وأخواتها)، فقال:" وكلها أفعال إلا ليس، وذهب ابن السراج، وابن شقير، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف".[٣]

وتبع المُرادي أبا حيان فيما نسبه لابن السرَّاج فقال:"وذهب ابن السرَّاج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف.".[٤] وقال السيوطي عن الحرف وأقسامه ناسباً القول لابن السرَّاج:" وَذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وَليس مستندا إلى عدم تصرفهما ووافقه فِي الأولى ثعلب وَفِي الثانية الفارسي وَابن شقير".[٥]

وما ورد في (الأصول) لابن السرَّاج ينقض ماعزوه إليه، فقد صرَّح في أكثر من موضع من الكتاب بفعلية (ليس) فقال:" والثاني: وهو الفعل الذي

(١) يُنظر: العلل في النحو لابن الوراق ص ١١١.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٢.
(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٧٢/٢ .
(٤) يُنظر: الجنى الداني للمرادي ص٤٩٣.
(٥) همع الهوامع للسيوطي ٢٨/١.

هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ".[١] وصرَّح أيضاً بفعلية (ليس) في باب (كان وأخواتها) مستدلاً على فعليته بقوله:" فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا".[٢]

واختلف النحويون في بنية (ليس) بين الفعلية والحرفية على مذهبين:

المذهب الأول: لسيبويه والجمهور[٣]؛ من أن (ليس) فعل غير متصرف. يقول سيبويه:" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فمن ثَمّ ذُكِر على حِدَته ولم يُذكَر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر.[٤] ووضَّح أبو حيان رأي الجمهور في تصرف (كان وأخواتها) بقوله:" وذهب الجمهور إلى أنها فعل ووزنها فَعِل بكسر العين، فخففت، ولزم التخفيف، وكان قياسها إذا أسندت".[٥] ورجَّح هذا المذهب الأنباري[٦] والمُرادي[٧]، والسيوطي[٨]، واستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور:

- اتصال ضمائر الرفع بـ(ليس) كقولك: لست، في: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا.[٩]

---

(١) الأصول في النحو لابن السرّاج ٧٦/١.
(٢) الأصول في النحو لابن السرّاج ٨٢/١.
(٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١ / ٤٥ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ٨٦ ، والأصول في النحو ١ / ٨٢.
(٤) الكتاب لسيبويه ٤٥/١.
(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٧٢/٢.
(٦) الإنصاف للأنباري ١ / ١٦١.
(٧) الجنى الداني للمُرادي ص٤٩٣.
(٨) همع الهوامع للسيوطي ٢٨/١.
(٩) الأصول في النحو ٨٢/١.

- أنه يجوز تقْديم خبرها على اسمها عند الْجمِيع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخِلَاف (مَا).[١]

- اتصال التّاء الساكنة بها[٢]، فهو من أقوى الدلائل على فعليتها.[٣]

واعتُرض هذا الاستدلال بأنها لو كانت فعلًا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيُقال في لست: (ليست) كما يُقال في: صَيد البعير(صِيْد البعير) فلو دخلت عليه التاء لقيل: (صَيدْتَ) فرُدَّ إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يردّ ههنا إلى الأصل- وهو الكسر- دلّ على أن المغلّبَ عليه الحرفية، لا الفعلية.[٤] ويُجاب عن هذا الاعتراض بأن (ليس) فعل جامد غير متصرف، فلا يُقاس على المتصرفة في تصرفها ورد المحذوف منه عند اتصاله بالضمائر، ولذلك لم يلزم رد المحذوف عند اتصاله بضمائر الرفع.

المذهب الثاني: للفارسي[٥]؛ في القول بحرفية (ليس)، ونُسب لابن شقير للكوفيين[٦]، وابن أبي الربيع.[٧]

وذكر الزجاجي الاختلاف فقال:" فأما ليس ففيها خلاف؛ فالفراء والكوفيون يقولون: حرف، والبصريون يقولون: فعل".[٨]

ودلَّل الفارسي على حرفية (ليس) بقوله:"... كما أنّ اتّصالَ الضّمير بليس على حدّ اتصاله بكان لم يجعله مثله، وإن كان قد جُعل في الإعمال بمنزلته، ألا ترى أنه يُنفى بليس ما في الحال، كما يُنفى بما ما كان في الحال، فكونها على أمثلة الماضي إنمّا هو شبه لفظي لا حقيقة تحته... وإذا خلا من ذلك لم يكن في الحقيقة فعلاً، إلا أنّه لماّ كان وصلهم المضمر به، على حدّ وصله بالأمثلة المأخوذة من الأحداث ولم يكن ذلك في ما ونحوه، ذكره النحويّون مع الفعل، وإن لم يكن فعلاً، كما ذُكر إمّا مع حروف العطف، وإن لم يكن حرف عطف"[٩]

---

(١) اللباب في علل البناء ١٦٥/١.
(٢) همع الهوامع ٢٨/١.
(٣) يُنظر: شرح شذور الذهب ص ٤٤.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦١/١.
(٥) يُنظر: المسائل البصريات ٢ / ٨٣٣.
(٦) يُنظر: اللامات للزجاجي ص ٣٤.
(٧) يُنظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ / ١٦٣.
(٨) اللامات للزجاجي ص٣٤.
(٩) كتاب الشعر للفارسي ١١/١.

ووضح العكبري مذهب الفارسي فقال:" وأمّا (لَيْسَ) فمن البصريّين من قالَ هِيَ حرف واتصل بهَا الضمِير لشبهها بالأفعال كَمَا اتّصل الضّمِير بـ (هَا) على لُغَة من قالَ فِي التّثْنِيَة (هاءا) وَفِي الْجمع (هاؤوا) وَأَبُو عليّ يُشِير إِلَيْهِ فِي كتبه كثيرا ويقوّي ذَلِك أنّها لَا تدلّ على زمَان وأنّها تَنْفِي كَمَا (مَا) وأنّهم شبّهوها بـ (مَا) فِي إبطَال عَملهَا بدُخُول (إِلَّا) على الْخَبَر فِي قَوْلهم: لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك بالرّفْع فيهمَا".[١]

وقد استدلوا على حرفية (ليس) بأمور، منها:

أولًا: أنه جامد، فلم يُسمع منه لفظ المستقبل ولا اسم الفاعل ولا المفعول.[٢]

ثانيًا: أن (ليس) لا توصل بـ (ما) كالأفعال حتى تكون معها بتقدير المصدر، فلا يستقيم قولك: ما أحسن ما ليس زيد ذاكراً.[٣]

ثالثًا: مجيء (ليس) في الشعر بغير نون الوقاية، نحو قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطيْس * إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[٤]

فهذه النون في الضمير المنصوب إنما تُحذف من الحرف في الضرورة، ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار.[٥] وما احتجوا به من كون (ليس) حرفا جامداً، ولم يُسمع منه لفظ المستقبل ولا اسم الفاعل، فقد رُدَّ بأن مشابهتها لـ (ما) في النفي هو الذي أوجب جمودها.[٦] وأنه قد وُجد من الأفعال ما لزم في تصرفه حالة واحدة، ولا مصدر له نحو: ما أحسن وعسى ونعم وبئس، وقالت العرب "يدع" ولم يستعملوا منه الماضي ولا اسم الفاعل. ولا المصدر.[٧]

---

(١) اللباب في علل البناء للعكبري ١/١٦٥.

(٢) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣١١.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات للفارسي ص ٢١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣١١.

(٤) البيت من الرجز لرؤبة، في ملحقات ديوانه ص ١٧٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٥، والتصريح للأزهري ١ / ١١٦، وخزانة الأدب ٥ / ٣٢٥ ، والدرر اللوامع ١ / ١١١. والشاهد في:(إذ ذهب القوم الكرام ليسي)؛ حيث استعمل الشاعر (ليس) بدون نون الوقاية في الضرورة كالحروف.

(٥) المسائل الحلبيات للفارسي ص ٢٢١.

(٦) يُنظر: اللامات للزجاجي ص ٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٢.

(٧) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٨.

ومما استدل به الفارسي أيضاً على حرفية (ليس) أنها تشبه (ما) في أن كلا منهما لنفي الحال.[١] كما تشبهها في أن كلا منهما يُهمل إذا دخلت (إلا) في خبرها، حُكى عن العرب: ليس الطيب إلا المسك[٢].

وما استدلوا به من أن (ليس) تُهمل حملًا على (ما) في نحو: ليس الطيب إلا المسك، فقد خُرِّج هذا القول: على أنه ورد في لغة بني تميم[٣] فقط وهو من القليل الذي لا يُعرف. قال سيبويه:" وهذا قليل لا يكاد يُعرف.[٤]

رابعًا: استدلوا لحرفيه (ليس) بأنها ليست على وزن الأفعال، فلا يصح أن تكون على (فعُل)؛ فليس من الأفعال ما عينه ياء مضمومة، وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما أن الفتح لا يجوز تخفيفه بالإسكان.[٥] من العرض السابق لمذاهب النحويين يتبين أن:

- الصحيح من رأي ابن السرَّاج أن (ليس) فعل جامد لا يتصرف، كما هو ثابت في الأصول، وبذلك يبطل ما نسب إليه غير ذلك.
- القول الراجح هو أن (ليس) لفظ مشترك بين الفعلية والحرفية، ويحدد معناه في الكلام من خلال الخواص الموجودة في الكلام، فإذا غلبت خواص الفعل فرجِّح كونها فعل على كونها حرف والعكس.

وعليه فما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين وتبعهم فيه ابن السرَّاج من القول بفعليتها هو المذهب الراجح؛ لقوة ما استدلوا به على مذهبهم من اتصال ضمائر الرفع وتاء التأنيث بها، وتحملها للضمير، وعملها عمل (كان) وورود ذلك في كثير من مواضع السماع، غير أن ذلك لا يُعد دليلاً على فساد مذهب أبي علي الفارسي، فكلاهما ثابت بالسماع؛ حيث إن الأدلة على حرفية (ليس) كثيرة وهي (وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف).[٦]

*****

(١) يُنظر: كتاب الشعر ١ / ١١.
(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء ١ / ١٦٥.
(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٠ ، والجني الداني ص ٤٩٦.
(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٧.
(٥) يُنظر: اللامات للزجاجي ص ٣٤.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٦١.

الاختلاف في حرفية عسى

(عسى) فعل غير متصرف معناه المقاربة على سبيل الترجي، إذْ هو موضوع للطمع فيما يُستقبل وإشفاق ألا يكون، وتأتي عسى في الرجاء أكثر منها في الإشفاق.

وقد اجتمع معنى الرجاءُ والإشفاق في قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)[١] فعسى وردت مرتين في الآية الكريمة، ففي المرة الأولى رافقت الكُره، فيكون معناها: الإشفاق، وفي المرة الثانية رافقت الشيء المحبوب، فيكون معناها: الطمع. وتكون بمنزلة (كان) في الافتقار إلى منصوب ومرفوع بمعنى قارب، يُقال: عسى زيد أن يقوم.[٢] ولا يكون خبرها إلا فعلًا مستقبلًا مشفوعًا بـ (أن) الناصبة للفعل فهى ترفع الاسم، وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلًا مستقبلًا، وتلزمه (أن) وذلك قولك: عَسَى زيد أن يَقوم، قال تعالى:(فَعَسى اللهُ أن يَأتِي بالفتح)[٣] ويجوز أن تحذف (أن) فيُقال: عَسَى زَيْدُ يَقُومُ.[٤]

وقد اتفق النحويون على أن أفعال المقاربة جميعها أفعال، ولكنهم اختلفوا في حقيقة (عسى)، فمنهم من عدَّها فعلًا بمعنى المقاربة، ومنهم من عدَّها حرفًا وجعلها بمنزلة (إن وأخواتها) تفيد الترجي.[٥]

وقد نسب كثير من النحويين لابن السرَّاج القول بحرفية (عسى)، كالأنباري[٦]، وأبي حيان[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩]، والسيوطي[١٠] وغيرهم.

يقول الأنباري عن الخلاف في بنية عسى:" إن قال قائل: ما (عسى)

---

(١) الآية (٢١٦) البقرة.
(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣٩١.
(٣) من الآية (٢) المائدة.
(٤) يُنظر: أسرار العربية ص١٢٥.
(٥) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧٧/١.
(٦) يُنظر: أسرار العربية ص١٢٦.
(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ١١٨/٢.
(٨) يُنظر: الجنى الداني ص٤٦١.
(٩) يُنظر: أوضح المسالك ٣٣٢/١.
(١٠) يُنظر: همع الهوامع ٢٨/١.

من الكلام؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف، وقد حكي عن ابن السرَّاج أنه حرف".[١] وذكر المرادي ما نُقل عن ابن السرَّاج من القول بحرفية (عسى)، فقال:" ذهب النحويون إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السرَّاج. وحكاه أبو عمر الزاهد، عن ثعلب".[٢]

وما صرَّح به ابن السرَّاج في (الأصول) يخالف ما نُسب إليه، فقد قال:" والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ".[٣]

واختلف النحويون في بنية (عسى) على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الجمهور[٤]؛ ذهبوا إلى أن (عسى) فعل في كل الأحوال سواء اتصل بها الضمائر أم لا. وقد وضح ابن هشام مذهب الجمهور حول بنية (عسى)، فقال:" في (عسى) ثلاثة أقوال للنحاة؛ الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون".[٥] ونحا نحوهم جمع من النحويين منهم ابن الأنباري، فقد صحح كونها فعلًا، فقال:" إن قال قائل: ما (عسى) من الكلام؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف، ... والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك، أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه؛ نحو: (عسيت، وعسيا، وعسوا)".[٦] وصححه المرادي بقوله:" وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به".[٧]

---

(١) أسرار العربية ص١٢٦.
(٢) يُنظر: الجنى الداني ص٤٦١.
(٣) الأصول في النحو ٧٦/١.
(٤) يُنظر: أسرار العربية ص١٢٦، والجنى الداني ص٤٦١، وأوضح المسالك ٣٣٢/١.
(٥) أوضح المسالك ٣٣٢/١.
(٦) أسرار العربية ص١٢٦.
(٧) الجنى الداني ص٤٦١.

وقد استدل الجمهور ومن تبعهم على فعلية (عسى) بما يأتي:

- اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، نحوَ: عَسَيت، وعَسيا، وعسَوا، قالَ تَعَالَى: (هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ)[١]، وقالَ تَعَالَى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)[٢]

- تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل؛ نحو: عست المرأة.[٣]

المذهب الثاني: مذهب جمهرة الكوفيين؛ حيث ذهبوا إلى أن (عسى) حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها.[٤] وقد نُسب هذا القول أيضًا لثعلب، والزجاج.[٥] وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمورٍ منها:

- عدم تصرفها، واستعمالها بمعنى (لعلَّ).[٦]

- أنها لا تدل على الحدث والزمان وتوقف إفادة معناها (الترجي) على غيرها كسائر الحروف، وكونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف، ولا مجرور.[٧]

وما احتج به الكوفيون على مذهبهم مردود ومعترَض عليه عند النحويين، فقد اعترضه الأنباري معلّلا ذلك بأنها إنما حملت على (لعلّ)؛ لأنها في معناها، ألا ترى أن (عسى) فيها معنى الطمع، كما أن لعل فيها معنى الطمع.[٨] وردَّ الأنباري أيضاً مذهب الكوفيين ووصفه بالشذوذ، فقال عما نُسب لبعض النحويين من القول بحرفية (عسى):"وهو قول شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل"[٩]، وما احتجوا به من عدم الدلالة على الحدث والزمان، اعترضه أبو حيان فقال:" والمشهور، والمتصور؛ أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة".[١٠]

---

(١) من الآية (٢٤٦) البقرة.

(٢) من الآية (٢٢) محمد.

(٣) أسرار العربية ص١٢٦، وأوضح المسالك ٣٣٢/١.

(٤) أوضح المسالك ٣٣٢/١.

(٥) يُنظر: أسرار العربية ص١٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٢٢/٣، وأوضح المسالك ٣٣٢/١، والجنى الداني ص٤٦١.

(٦) يُنظر: أسرار العربية ص١٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ١١٨/٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ١٥٤/١.

(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٨/٢.

(٩) أسرار العربية ص١٢٦.

(١٠) ارتشاف الضرب ١٢٢٢/٣.

المذهب الثالث: مذهب سيبويه والسيرافي؛ حيث ذهبا إلى أنها حرف ترج إن اتصل بها ضمير نصب، وإن لم يتصل بها فهى فعل[١]

وقد اتصل ضمير النصب بها في قول رؤبة:

تَقُولُ بِنْتِي قدْ أَنَى أنا كا * يا أَبَتا عَلَّكَ أوْ عَساكا[٢]

فقد اتصلت (الكاف) بـ (عسى) وهى ضمير في محل نصب تشبيهاً لها بـ (لعلَّ)، وقد دلَّل سيبويه على أن موضع (الكاف) النصب، فقال:" والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني). فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع".[٣] واحتجا على مذهبهما: بأن (عسى) تُحمل على (لعلَّ)؛ لئلا يلزم حمل فعل على حرف.[٤]، وأنه لما أفرط في كثرة استعماله أخرجته من الفعلية للحرفية حتى صار مثل لعل في اقتضاء الاسم والخبر كقولهم: عساه يخرج، وعساهما خارجان، وعساهم خارجون، وعساك، وعساكما، وعساكم أي لعله يخرج.[٥]

وقد ضعَّف ابن مالك مذهب سيبويه والسيرافي؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، وصرَّح بذلك في قوله:" وفي هذا القول أيضا ضعف، لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: علك أو عساك، في نحو: عساك تفعل بغير أن".[٦]

من العرض السابق لمذاهب النحويين وأدلتهم نخلص إلى:

- أنَّ الصحيح من رأى ابن السرّاج أن (عسى) فعل جامد لا يتصرف، كما هو ثابت في (كتابه الأصول)، وبذلك يبطل ما نُسب إليه غير ذلك.

---

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٤/٣ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/١.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٨١، ويُنظر: المقتضب للمبرد، ٧١/٣ ، والأصول في النحو ٣٨٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٠/٣، والشاهد في: "عساكا" فجاءت الكاف منصوبة المحل، فشبهت (عسى) بـ (لعلَّ) في معناها، فكلاهما يفيدان معنى الترجي، وخبرها محذوف، أي: عساك تبقى.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٧٥/٢.

(٤) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٤/١.

(٥) ارتشاف الضرب ١٢٣٤/٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/١.

- أنَّ الرأي الأولى بالقبول هو رأي جمهور النحويين ووافقهم ابن السرّاج من أن (عسى) فعل في كل الأحوال سواء اتصل بها الضمائر أم لا؛ وذلك لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وإلحاق تاء التأنيث الساكنة بها التي تختص بالفعل، ولخلوّ أدلتهم وما احتجوا به من الاعتراضات التي وُجِّهت للمذهبين الآخرين.
- أخذ بهذا المذهب وصححه كثير من النحويين.

الخلاف في إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل)

المصدر لغة: الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده.[١]

المصدر اصطلاحًا: تعددت أقوال النحويين وتنوعت حول تعريف المصدر، فقد عرفه المبرد: بأنه اسم الفعل[٢]، وعرفه الزمخشري بأنه: الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله.[٣]

وعرفه ابن الحاجب بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل.[٤] ويعمل المصدر عمل الفعل ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا فتقول: (أعجبني ضربُ زيداً أمس)، و(يعجبني ضربُ زيدٍ عمرا) و(أريدُ إكرامَ عمرو أخاه غدا) فيعمل المصدر عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة.[٥]

ويعمل المصدر عمل الفعل بشرط أن يصح تقدير المصدر الصريح بفعل وحرف مصدري فقد يُقدَّر بـ (أنْ) الناصبة والفعل بعدها أو (ما) المصدرية والفعل بعدها[٦] ويعمل المصدر على ثلاثة أحوال:

- المصدر المنون: كقوله تعالى:﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يتيماً﴾[٧]
- المصدر المُضاف إما إلى الفاعل كقوله تعالى: (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)[٨]،

(١) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ٥٥٢/١.
(٢) يُنظر: المقتضب للمبرد ٤ / ٢٩٩.
(٣) الأنموذج في النحو للزمخشري بشرح الأردبيلي ص١٢٤.
(٤) شرح الكافية للرضي ٣ /٤٦٩.
(٥) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٢٨٣.
(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء للعكبري ١ /٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٧/٢.
(٧) الآية (١٤) البلد.
(٨) من الآية (٤٠) الحج.

وإما إلى المفعول كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ﴾[١]

ـ المصدر المعرَّف بـ (أل) نحو: يعجبني العلم زيد خبرك.[٢]، فقد أجمع النحويون على عمل المصدر المضاف، وفصَّلوا القول في المنوَّن، أما المعرف بـ (أل) فكان محل اختلاف بينهم، فمنهم من جوَّز عمله عمل الفعل ومنهم من منعه من العمل.

وقد نُسب إلى ابن السرَّاج القول بعدم جواز إعمال المصدر المعرف بـ (أل)، فقد نسب إليه أبو حيان هذا الرأي في حديثه عن المصدر وعمله عمل الفعل، فقال:" والمعرف باللام فيه مذاهب: أحدها: أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السرّاج، وما ظهر بعده من معمول، فهو لعامل يفسره المصدر كما في المنون".[٣]

ونسبه إليه المرادي في حديثه عن أنواع المصدر والعامل منها عمل الفعل، فقال:"...المعرف بأل ففيه مذاهب... إجازة إعماله وهو مذهب سيبويه، ومَنْعهِ وهو مذهب الكوفيين وبعض النحويين البصريين كابن السرّاج".[٤]

وصرَّح ابن السرّاج في كتابه (الأصول) بخلاف ما نسبه إليه النحويون، فقد صرَّح بجواز إعمال المصدر المعرف بـ (أل) عمل فعله، فقال:" وتدخل الألف واللام على هذا- يعني المصدر- فتقول عجبت من الضرب زيدًا بكر، لا يجوز أن تخفض"زيدًا" من أجل الألف واللام؛ لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين. وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيدًا إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن".[٥]

والمصدر المعرَّف بـ (أل) محل اختلاف بين العلماء، فقد اختلفوا فيه على خمسة أقوال على النحو التالي:

<u>الأول</u>: الجواز مطلقًا: وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ حيث ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال المصدر المقترن بـ (أل)، ُفيرفع به الفاعل وينصب به المفعول

---

(١) من الآية (٣٧) النور.
(٢) يُنظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٣٩.
(٣) ارتشاف الضرب ١٧٦/٣.
(٤) شرح التسهيل للمرادي ص٦٨٦.
(٥) الأصول في النحو ١٣٧/١.

نحو: (عجبت من الضرب زيدٌ عمراً).[١]

يقول سيبويه في حديثه عن المصادر وعملها عمل الفعل، في (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه):"وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً ".[٢]

ووافق الفراء رأي سيبويه في القول بجواز إعمال المصدر المحلى بـ(أل)، يؤيد ذلك ما نص عليه في إعراب قوله تعالى: (لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾[٣]؛ حيث قال:" وإن شئت جعلت (مَن) رفعاً إذا قلت ... (ظلم) فيكون المعنى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا المظلوم"[٤]، ويتبين من خلال نصه رفع (مَن) على أنها فاعل لـ (الجهر).

واحتج أصحاب هذا المذهب في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل بما ورد من السماع، فقد ورد إعماله في القرآن وفي الشعر العربي.

فمن مواضع إعماله في القرآن الكريم، ما ورد من قوله تعالى:﴿ لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ) فالجار والمجرور (بالسوء) متعلق بالمصدر المقترن بأل (الجهر) [٥] وقد أنكر الفارسي إعمال هذا النوع من المصادر في القرآن الكريم، وصرَّح بذلك في باب المصادر التي أعملت عمل الفعل، فقال:" ولا أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل".[٦]، وعارضه في ذلك بعض العلماء من النحويين والمفسرين كابن القواس[٧]، والزمخشري[٨]، والعكبري[٩]

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٩٢/١، والمقتضب للمبرد ١/ ١٤، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٧٨، وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ وشرح التصريح بمضمون التوضيح ٦/٢ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٩٩/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١٩٢/١.

(٣) من الآية (١٤٨) النساء.

(٤) معاني القرآن الفراء ١ / ٢٩٣.

(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٠٢/١، والجدول في إعراب القرآن ٢٢١/٦ ، وإعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش ٣٦٥/٢.

(٦) الإيضاح العضدي للفارسي ص١٤٥.

(٧) يُنظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠١١/٢.

(٨) يُنظر: الكشاف للزمخشري ٥٨٠/٣.

(٩) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١٠٦٨/٢.

وجعلوه معمولاً في القرآن بدليل ما سبق إعماله في قوله تعالى: (لا يُحِبُّ اللّـهُ الْجَهْرَ بالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إلاَّ مَن ظُلِمَ) ومن إعمال المصدر المقترن بـ (أل) في الشعر ما ورد من قول الشاعر:

لَقَد عَلِمَتْ أولى المُغيرَةِ أنَّني * كَررتُ فلَم أنكُل عَنِ الضَّربِ مَسمَعا[١]

فنصب(مسمعاً) بـ (الضرب) وهو مصدر مقترن بـ (أل).

ومن إعمال المصدر المقترن بـ (أل) ما ورد أيضا من قول الشاعر:

ضَعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ * يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجلَ[٢]

فقد نُصب المفعول به (أعداءه) بالمصدر المقترن بـ (أل) (النكاية)، كما يُنصَب بالفعل. وقيل: هو منصوب بمصدر منكور منون تقديره: ضعيف النكاية نكاية أعداءه[٣] ونسب هذا القول للمبرد.[٤]

الثاني: منع عمل المصدر المقترن بـ (أل) مطلقاً، والنصب بعده بفعل مضمر يفسره المذكور. وقد نُسب هذا المذهب للكوفيين[٥]، والبغداديين[٦]، والمبرد[٧] والسيرافي[٨]؛ حيث ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن المصدر المقترن بـ (أل)لا يعمل عمل الفعل، وما جاء بعده من معمول فهو إمّا لمصدر منكور منون محذوف يفسره المصدر المذكور أو لفعل مقدر.

ونسبة القول للمبرد فيها نظر: فما جاء في المقتضب ينقض ما عزوه إليه؛ حيث يقول المبرد عن قول الشاعر: ... كَررتُ فلَم أنكُل عَنِ الضَّربِ

---

(١) البيت من الطويل وهو للمرار الأسدي في شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٦ ، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ١٢٩/٨، وبلا نسبة في المقتضب ١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤٣/٢ ، وشرح ألفية ابن معط ١٠١٠/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٠٠/٢. والشاهد في: (عن الضرب مسمعًا)؛ حيث عمل المصدر المقترن بـ (أل): (الضرب) عمل الفعل، فنصب (مسمعاً).

(٢) البيت من المتقارب بلانسبة، وهو في الكتاب ١٩٢/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٨/٢. والشاهد في: (النكاية أعداءه)؛ حيث أعمل المصدر المقترن بالفعل فنصب المفعول به وهو (أعداء).

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضى ٣/ ٤٧٩.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٤.

(٥) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ٥ /٢٢٦١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٥٩.

(٧) يُنظر: شرح الكافية للرضى ٣ / ٤٧١.

(٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٧٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٠/٢ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٣٤/٢.

مَسمَعا: أراد- يعني الشاعر- عن ضرب مسمع فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل عمل الفعل".[١]

وقد أيد هذا المذهب ابن هشام حيث ذهب إلى أن إعمال المصدر المعرّف بـ (أل) شاذ، وصرَّح بذلك فقال في حديثه عن المصادر وأنواعها:" الثالث: الْمعرف بأل وإعماله شاذ قِيَاسًا واستعمالاً كقوله: عجبت من الرزق الْمُسِيء إلهه وَمن ترك بعض الصّالِحين فَقِيرا. أي عجبت من أن رزق الْمُسِيء إلهه وَمن أن ترك بعض الصالِحين فَقِيرا".[٢]

واحتج أصحاب هذا المذهب: بأن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عرف زال شبهة بالفعل، فلم يعمل.[٣]

وقد ضعف بعض النحويين مذهب المانعين من أوجه، منها:

- أنه لو كان دخول (أل) على المصدر يمنع عمله عمل فعله؛ لعدم صحة حمله عليه لوجب على هذا ألا يعمل المنون ولا المضاف؛ لأن التنوين والإضافة لا يدخلان الأفعال[٤]

- ما سمع من إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل) خاصة تلك المواضع التي لا يصلح فيها تقدير فعل. وردَّه ابن مالك بقوله:" وهذا مع فيه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل، كقول كُثير:

تلومُ امرأ في عنفوان شبابه * وللتّرْكِ أشياعَ الضّلالة حينُ"[٥]

ويمكن القول في الردِّ أيضاً على مذهب المانعين: إن كلَّ نوع من أنواع المصادر الثلاثة به خاصية من خواص الأسماء، فالمضاف فيه الإضافة وهي من خصائص الأسماء، والمنون فيه التنوين وهو من خصائص الأسماء، والمعرَّف بـ (أل) فيه(أل) وهي من خصائص الاسم.

---

(١) المقتضب للمبرد ١ / ١٥٢.

(٢) يُنظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٦٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦/٢.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب ٨ / ١٢٧، والدرر اللوامع ٢ / ٣١٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣. والبيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص٢٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣، شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٩٧/٢. والشاهد في: (للترك أشياع) ؛ حيث عمل المصدر المعرف بـ (أل) (الترك) عمل الفعل ونصب المفعول به (أشياع).

وقد أجمع النحويون على عمل المُضاف والمنون عمل الفعل مع ما فيهما من خواص الاسم، فلم منعوا المعرَّف بـ (أل) فمن باب أولى أن يعمل المصدر المقترن بـ (أل) قياسًا على المُضاف والمنون؛ خاصة مع اقترانه بنفس ما اقتُرن به نظائره.

الثالث: جواز إعمال المصدر المعرّف بـ (أل) لكن على استقباح. وهو رأي الفارسي، صرَّح بذلك فقال:"قولك: أعجبني الضرب زيد عمرا، والشتم بكر خالداً وهو قبيح "[١] فقد أجاز الفارسي إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل) بقبح.

الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير (أل)، فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز. وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة؛ حيث ذهبا إلى القول بأنّ المصدر المقترن بأل يجوز إعماله إن عاقبت (أل) الضمير نحو: (إنك والضرب خالدا المسيء) أي: وضربك، وإن لم تعاقب (أل) الضمير لا يجوز إعماله نحو:(عجبتُ من الضرب زيدٌ عمراً).[٢]

واختار هذا أبو حيان، وصرَّح بذلك في عرضه مذاهب النحويين في حكم إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل)، فقال:" الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير (أل)، فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة، وأبي بكر بن طلحة، وإياه أختار. مثال المعاقبة: إنك والضرب خالدًا المسيء، أي وضربك، ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيد عمرًا". [٣]

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنه: قد ورد إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل) في عدة شواهد ولم يعاقب المصدر فيها الضمير. منها ما ورد من قول الشاعر:

عَجِبتُ من الرِّزق الْمُسِيءَ إلهُهُ * وَمن تَركِ بعضِ الصّالِحين فُقِيرا[٤]

فقد أعمل المصدر (الرزق) عمل الفعل ونصب المفعول(المسيء) ورفع الفاعل (إلهه)، وهو غير معاقب للضمير. والتقدير في البيت: (عجبت من أن

(١) الإيضاح العضدي للفارسي ص ١٤٥.

(٢) رسالة الإفصاح لابن الطراوة ص ٥٦، ويُنظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٥/٢، وشرح التصريح للأزهري ٦/٢، وهمع الهوامع ٦٠/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(٤) البيت من الطويل بلانسبة، وهو في شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٦٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٣٤ ، وشرح التصريح للأزهري ٦/٢. والشاهد في: (الرزق المسيء إلهه)؛ حيث عمل المصدر المقترن بـ (أل) (الرزق) عمل الفعل فرفع الفاعل وهو (إلهه)، ونصب المفعول به وهو (المسيء) والتقدير: عجبت من أن رَزق المسيء إلهه.

رَزق المسيء إلهه). وقد وردت عدة شواهد شعرية سابقة عمِل فيها المصدر المقترن بـ (أل) عمل الفعل وهو غير معاقب للضمير.

الخامس: جواز إعماله لكن على ضعف في القياس وقلة في الاستعمال، وهو ما اختاره كثير من النحويين كالعكبري[١]، وابن مالك[٢]، وابن هشام[٣]، والأشموني[٤]، والشيخ خالد الأزهري[٥]، فقد ذهبوا إلى أن إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل قليل في السماع ضعيف في القياس.

واحتج أصحاب هذا المذهب: بأنه ضعف إعمال المصدر المعرف بـ (أل)؛ لأن تقدير المصدر بـ (أن) والفعل يمنع من دخول اللام عليه؛ لأنها حرف، ولام التعريف لا يدخل على الحرف.[٦]

ويمكن الرد على هذا القول: بأنه لو كان السبب عند أصحاب هذا المذهب في ضعف عمل المعرف بأل في القياس هو اقترانه بـ (أل) وهى خاصية من خواص الأسماء؛ فهذا يكون سببًا في ضعف إعمال المصدر المنون والمُضاف؛ لأن كلا منهما اقتُرن بما يشبه (أل) من خواص الأسماء وهما (الإضافة والتنوين)، وقد ثبُت إعمال المصدرين الآخرين من غير قولٍ بضعفهما؛ فقياسًا على ذلك يعمل المعرف بـ (أل) من غير ضعفٍ في القياس، وقد سُمع إعماله في عدة شواهد شعرية تضعف قولهم: بأنه قليل في الاستعمال.

وبعد عرض واستقراء آراء النحويين وأدلتهم في حكم إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل)، يتبين أن:

- القول الصحيح لابن السرَّاج هو جواز إعمال المصدر المعرف بـ (أل) عمل فعله مطلقًا، موافقًا بذلك مذهب سيبويه وجمهور البصريين، كما هو ثابت في كتابه (الأصول) وهذا ينقض ما نسبه إليه بعض النحويين من القول بعدم جواز إعمال المعرف بأل؛ ولعلَّ السبب في نسبة هذا القول له أنه نص بعد القول

(١) يُنظر: اللباب للعكبري ١ / ٤٥٥.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٦.
(٣) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٨٣.
(٤) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ / ٤٢٩.
(٥) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥ .
(٦) يُنظر: اللباب للعكبري ٤٥٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٦ ، وشرح التصريح للأزهري ٦/٢.

بجواز الإعمال على مذهب الكوفيين بعدم الجواز وحسَنَه.

- الرأي الراجح هو رأي سيبويه وجمهور البصريين واختاره ابن السّرّاج القائل بإعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل مطلقاً؛ لأنه مؤيد بالمسموع، فقد ورد إعماله عمل الفعل من غير قيد في كثيرٍ من الشواهد المماثلة لما ورد من إعمال المصدر المنون وكذا المضاف، فيعمل مطلقاً قياساً على نظائره.

- خلوِّ أدلة سيبويه وجمهور البصريين من الاعتراضات والردود التي وجِّهت إلى أدلة المذاهب الأخرى، وهذا ما يقويِّ مذهب البصريين ويدعمه.

*****

الجمع بين التمييز وفاعل (نعم، وبئس) الظاهر

(نِعْمَ وبِئْسَ) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة.(١) وهما في هذا لا ينصرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك. ولا يُستعمل منهما غير الماضي ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل، وفاعلهما على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون محلى بـ (أل) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾.(٢)

الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما فيه (أل) كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.(٣)

الثالث: أن يكون ضميرًا مُفَسّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: (نعم صديقًا الكتاب)، ونحو قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.(٤)

وقد اتفق النحويون على جواز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم، وبئس) إذا كان مضمراً، ولكنهم اختلفوا في جواز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم وبئس) إذا كان اسماً ظاهراً. وقد نسب ابن يعيش لابن السراج القول بمنع الجمع بين التمييز وفاعل (نعم وبئس) الظاهر. فقال:" قد اختلف الأئمّة في هذه المسألة، فمنع سيبويه من ذلك، وأنّه لا يُقال:"نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ"، وكذلك السيرافيّ، وأبو بكر بن السرّاج".(٥)

وما ورد في (الأصول) لابن السرَّاج يخالف ما نسبه إليه ابن يعيش، فقد صرَّح بجواز الجمع بينهما في باب (نعم وبئس)، فقال:" وإذا قلت: نعم الرجل رجلًا زيد، فقولك:"رجلًا" توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولًا،

(١) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٠١/٣.
(٢) الآية (٤٠) الأنفال.
(٣) الآية (٣٠) النحل.
(٤) الآية (٥٠) الكهف. يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ١٦١، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٠١/٣ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٢/٣.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢.

وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا".[١] ونقل عنه خالد الأزهري رأيه بجواز الجمع بينهما أيضاً، فقال:" وأجاز المبرد وابن السرَّاج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر(توكيدًا)".[٢]

وقد اختلف النحويون في حكم الجمع بين التمييز وفاعل (نعم، وبئس) الظاهر على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٣] والسيرافي [٤] وابن جني[٥]؛ حيث ذهبوا لمنع الجمع بين التمييز وفاعل (نعم، وبئس) الظاهر مطلقًا سواء أفاد معنىً زائدًا عن الفاعل أم لا.

وقد ذكر سيبويه رأيه في هذه المسألة، معلّلا بقوله: "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا؛ وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نَوَوْا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت (إنَّ) بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت (إنَّ) هذه الطريقة في كلامهم، وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به، وويحه) وذلك قولهم: (نعم رجلاً عبدُالله)، كأنك قلت: (حسبك به رجلًا عبدالله)، لأن المعنى واحد ... ولا يجوز أن تقول (نعم) ولا (رُبَّهُ) وتسكت؛ لأنهم بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير ... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر".[٦]

وتبع ابن جني سيبويه في مذهبه وصرَّح بذلك قائلًا: "ونظير ذلك أن (الرجل) من نحو قولهم: (نعم الرجل زيد) غير الرجل المضمر في (نعم) إذا

---

(١) الأصول في النحو ١١٧/١.

(٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٥/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٧/١٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١٦٣، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٢٠٥١/٤، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣.

(٥) يُنظر: الخصائص لابن جني ١/ ٣٩٥.

(٦) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٥.

قلت: (نعم رجلا زيد)؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظًا به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا، أي: إذا فُسِّر بالنكرة في نحو (نعم رجلاً زيد) فإنه لا يظهر أبدًا".[١]

وبه أخذ ابن يعيش ونص على ذلك بقوله:" قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك، وأنه لا يُقال: (نعم الرجل رجلا زيدٌ) وكذلك السيرافي، وابن السرَّاج، وأجاز ذلك المبرد، وأبوعلي الفارسي ... والأول أظهر وهو الذي أراه".[٢] واحتجَّ أصحاب هذا المذهب بأمورٍ منها:

- أن المقصود من المنصوب والمرفوع هو الدلالة على الجنس، وأحدهما كافٍ عن الآخر.

- أن ذلك ربما يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان؛ وذلك لأنك إذا رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، ونصبت النكرة بعد ذلك، آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك.[٣]

- أن التمييز مسوق في الأصل لرفع الإبهام، والفاعل إذا ظهر زال الإبهام فلا حاجة إلى التمييز.[٤]

<u>المذهب الثاني</u>: مذهب المبرد[٥] وابن السرَّاج[٦] والفارسي[٧]؛ حيث ذهبوا إلى جواز الجمع بين التمييز، وفاعل (نعم وبئس) الظاهر نحو: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)؛ وذلك للغلو في البيان والتأكيد.[٨]

يقول المبرد معلّلا جواز الجمع بين التمييز والاسم الظاهر:"واعلم أنك إذا قلت: (نعم الرجل رجلاً زيد)، فقولك: (رجلًا) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر

---

(١) الخصائص لابن جني ١/ ٣٩٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٩.

(٥) يُنظر: المقتضب للمبرد ٢/ ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥١.

(٦) يُنظر: الأصول في النحو ١/ ١١٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٩١٤، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.

(٧) يُنظر: الإيضاح العضدي للفارسي ص ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٠.

(٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢.

الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: (عندي من الدراهم عشرون درهمًا)، إنما ذكرت (الدرهم) توكيدًا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه".[١]

ونقل أبو حيان مذهب المجيزين بقوله:" وأجاز المبرد وابن السرَّاج والفارسي الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز نحو: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)".[٢]

وقد ارتضى هذا المذهب وصححه جمع من النحويين، منهم: الزمخشري[٣] وابن مالك[٤] وابن قيم الجوزية[٥] والأشموني.[٦]

قال الزمخشري:"وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدًا فيقال: (نعم الرجل رجلًا زيد)".[٧]

وصحّح ابن مالك هذا المذهب بقوله:"ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح".[٨] وقد استدل المجيزون لمذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع: فقد استدلوا بورود ذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا. فمن ورود الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، ما ورد من قول الحارث بن عباد: (نعم القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب).[٩]

وقد ورد الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز في الشعر، من ذلك قول جرير: والتغلبيُّون بئس الفحلُ فحلهمُ * فحلًا وأمُّهم زلّاء مِنْطيقُ.[١٠]

---

(١) المقتضب للمبرد ٢/ ١٤٨.
(٢) يُنظر: اللباب للعكبري ١ / ٤٥٥.
(٣) يُنظر: المفصل للزمخشري ٢٧٣.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧.
(٥) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٥٧٤.
(٦) يُنظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٣٧٦.
(٧) المفصل للزمخشري ٢٧٣.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧.
(٩) القول للحارث بن عبّاد قاله عندما بلغه أن ابنه بجيرًا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس. يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.
(١٠) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص١٩٢، والخصائص لابن جني ٣٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ١١٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٣١/٢، والتصريح ٢/ ٧٩، والدرر اللوامع ٢٧٥/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٩٤/٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٤، وهمع الهوامع ٢٣/٣. و الشاهد: في: بئس الفحل فحلهم فحلا؛ حيث جمع الشاعر بين فاعل (بئس) الظاهر (الفحل) والتمييز (فحلًا).

فقد جمع الشاعر بين فاعل (بئس) الظاهر (الفحل) والتمييز (فحلًا).

واستدلوا أيضًا بما ورد من قول الشاعر:

نعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلَتْ * ردّ التّحيّة نطقاً أو بإيماءِ[١]

فقد جمع الشاعر في البيت بين فاعل (نعم) الظاهر وهو (الفتاة) والتمييز وهو (فتاة).

وأما استدلالهم بالقياس: أن التمييز قد يأتي لا لدفع الإبهام بل للتأكيد وقد وضحَّ ابن مالك ذلك في ردِّه ما احتج به سيبويه، فقال:" وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك له من الدراهم عشرون درهما، ومثل هذا جائز بلا خلاف. ومنه قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)[٢] وقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)[٣] ... فكما حكِم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلًا، ولا يمنع، لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل. هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب كقول الشاعر:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلًا وأمهم زلاء منطيق"[٤]

وردَّ أبو حيان قول ابن مالك في قياس التمييز مع فاعل نعم الظاهر وكونه للتأكيد لا لرفع الإبهام على التمييز مع العدد: بأن تسوية جواز ذلك بجوازه فيما ذكر من الآيات وأبيات الشعر التي ليست من هذا الباب فليس بجيد؛ لأن الفرق ظاهر، لأن التمييز مبناه على التبيين، ثم يعرض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يغني عنه فيصير مؤكدًا، ألا ترى أن (عشرين وأربعين) وأمثال ذلك محتاجة في أصل وضعها إلى التفسير، فإن اقترن بها في بعض المواضع ما يبينها كان التمييز حينئذٍ مؤكدًا، وليس كذلك: (نعم الرجل

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥١، والتصريح ٢/ ٧٩، وهمع الهوامع ٢٣/٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦، والدرر اللوامع ٢/ ٢٧٥، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩. والشاهد في: (نعم الفتاة فتاة هندُ)؛ حيث جمع الشاعر بين فاعل (نعم) الظاهر وهو (الفتاة) والتمييز وهو (فتاة).

(٢) من الآية (٣٦) التوبة.

(٣) من الآية (١٥٥) الأعراف.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٧.

زيد)، فإن (الرجل) غير محتاج إلى أن يبين أنه رجل في موضع من المواضع.[١]

ويمكن القول: إن أبا حيان أصاب في اعتراضه قول ابن مالك؛ لأن التمييز مع العدد ليس الغرض الرئيس منه في الجملة التأكيد؛ لكي يكون قياساً يقاس عليه التمييز مع فاعل نعم الظاهر، إنما التمييز يؤتى به في الكلام لرفع الإبهام والخفاء عما قبله سواء كان ما قبله اسماً مفرداً أو جملة؛ ولذلك سماه النحويون: (مفسِّراً)؛ لأن التفسير أوالتبيين هو المعنى الرئيس الذي سيق من أجله التمييز خاصة مع العدد؛ لأنه مبهم دائما ويحتاج إلى توضيح وتفسير، ولا يحتمل التمييز معنى التوكيد ويتخلى عن الغرض الرئيس منه إلا إذا اقترن المبهم بما يميزه أولاً وذلك كما في قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)، فـ (شهراً) وقعت تمييزاً الغرض منه التوكيد وليس لزوال الإبهام؛ لأن العدد اقتُرن بما يوضحه أولا وهو قوله: (عدة الشهور) فقد زال الخفاء قبل مجيئ التمييز؛ لذلك لا يمكن أن يُقاس عليه التمييز الواقع مع الفاعل الظاهر لنعم؛ لأن التمييز هنا معناه للتوكيد دائما ولا يُقاس على ما يأتي لأمرٍ عارض غير ثابث قياساً.

المذهب الثالث: مذهب ابن عصفور[٢] حيث ذهب للقول بالتفصيل، فإن أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: (نعم الرجل فارسًا زيدٌ) وإلا فلا يجوز نحو: (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ).

يقول ابن عصفور مفصِّلاً القول: "ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل".[٣]

ونقل عنه ابن عقيل، فقال:"وفصَّل ابن عصفور بين أن يفيد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أو لا، فإن أفاد جاز نحو: (نعم الرجل رجلًا صالحًا زيدٌ)، وإلا فلا نحو: (نعم الرجلُ رجلًا زيدُ)".[١]

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ١١٧.

(٢) يُنظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٦٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١١٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩١٧، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣ .

(٣) المقرب لابن عصفور ١/ ٦٨.

وقد استدل ابن عصفور على مذهبه بما ورد من قول الشاعر:

تَخيَّرَهُ فلمْ يَعْدِل سواهُ * فنعمَ المرءُ من رجلٍ تُهامِي[٢]

فقد جمع الشاعر بين فاعل (نعم) الظاهر وهو قوله: (المرء) وبين التمييز وهو: (من رجل)؛ لأن التمييز أفاد معنى زائدًا عما أفاده الفاعل، وذلك لنعته بقوله (تهامي).

واستدل أيضًا بتفصيل القول بما ورد في الأثر:" نعم المرءُ من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفًا منذ أتانا".[٣]

فقد جمع الشاعر بين فاعل (نعم) الظاهر وهو قوله: (المرء) وبين التمييز وهو: (من رجل)؛ لأن التمييز أفاد معنى زائدًا عما أفاده الفاعل، وذلك لنعته بقوله: (لم يطأ لنا فراشاً)، وما استدل به ابن عصفور على مذهبه من قول الشاعر: ..... * فنعمَ المرءُ من رجلٍ تُهامِي

فقد ردَّه أبوحيان وأولَّ قوله: (من رجلٍ تُهامِي) بأن (من) فيها للتبعيض وليست للتمييز، فكأنه قال: (فنعم المرء الذي هو بعض الحي التهامي).[٤]

ومن العرض السابق لمذاهب النحويين وأدلتهم يتبين أن:

- الصحيح من رأى ابن السرَّاج أنه جوَّز الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز، كما هو ثابت في كتابه (الأصول)، وبذلك يبطل ما نسب إليه من القول بالمنع.
- الرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه المبرد وابن السرَّاج والفارسي وارتضاه ابن السرَّاج من جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر؛ وذلك لكثرة ما استدلوا به على مذهبهم من السماع والقياس، وخُلوّ أدلتهم من كثرة الاعتراضات التي وُجِّهت لأدلة المذاهب الأخرى.
- أن هذا المذهب قد ارتضاه وأيده جمع كبير من النحويين.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ١٣٠.

(٢) البيت من الوافر وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في شرح المفصل ١٣٣/٧، والتصريح ٢/ ٧٩، وبلا نسبة في المقرب ٦٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٨، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٥، والشاهد في قوله: (فنعم المرء من رجل تهامي)؛ حيث استشهد به على جواز الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر، والتمييز ؛لأنه أفاد معنى زائداً عن الفاعل.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٧، وشرح الأشموني ٣٧٧/٢.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ١٢٠.

حكم مجيء (إمَّا) عاطفة

(إمَّا) بكسر الهمزة حرف يفيد العطف عند بعض النحويين، وأنكره أغلبهم، وذكر الرماني: بأنها من الحروف الهوامل[١]. ويأتي لمعانٍ منها:

- الشك: نحو: (جاء إما زيدٌ وإما عمروٌ) إذا لم تعلم الجائي منهما.
- الإبهام: كقوله تعالى: (وَءَاخَرُونَ مُرجَونَ لأمرِ اللهِ إمّا يُعَذِبُهُم وَإمّا يَتُوبُ عَلَيهم).[٢]
- التخيير: كقوله تعالى: ﴿إمّا أن تعذب وَإمّا أن تتّخذ فيهم حسنا).[٣]
- الإباحة: نحو: (اقرأ إما فقهًا وإما نحوًا).
- التفصيل: كقوله تعالى: ﴿إمّا شاكرا وَإمّا كفورا).[٤].[٥]

وقد اتفق النحويون على أن (إمَّا) الأولى في نحو: (قام إما زيدٌ وإما عمروٌ) غير عاطفة؛ وذلك لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: (رأيتُ إما زيدًا وإما عمرًا) وبين المبدل منه وبدله كقوله تعالى: ﴿حَتّى إذا رَأوْا مَا يوعدون إمّا الْعَذَاب وَإمَا السّاعَة)[٦] فما بعد الأولى بدل مما قبلها[٧]، وأما(إمَّا) الثانية فقد اختلف النحويون في كونها عاطفة أم لا.

وقد نُسب إلى ابن السرّاج القول بأن (إمَّا) ليست من حروف العطف، ولم تُستعمل عاطفة. فقد نسبه إليه أبو علي الفارسي في حديثه عن (إمَّا) ومعناها، وصرَّح بذلك في قوله:" وسألت أبا بكر عنها- يعني (إمَّا) فقال ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو: لم يقم زيدٌ ولا عمرو. فـ (لا) في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية، ونحن نجد (إمَّا)

---

(١) يُنظر: معاني الحروف للرماني ص١٨٧.
(٢) الآية (١٠٦) التوبة.
(٣) الآية (٨٦) الكهف.
(٤) الآية (٣) الإنسان.
(٥) يُنظر: همع الهوامع ٣/ ١٧٧.
(٦) الآية (٧٥) مريم.
(٧) مغني اللبيب ١/ ٣٨٥.

لا تفارقها الواو، أعني: المكررة في قولك: ضربت إمَّا زيداً وإما عمراً، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف".[١]

كما نسب ابن يعيش هذا القول لابن السرّاج أيضاً في حديثه عن الفرق في العطف بين (أو وإما)، فقال:" قال ابن السرّاج: ليس "إمّا" بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضُها على بعض، فإن وجدت شيئًا من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحوَ قولك: (ما قام زيدٌ ولا عمرو)، فـ (لا) هنا ليست عاطفة، إنما هي نافية. ونحن نجد "إمّا" هذه لا يُفارقها حرفُ العطف، فقد خالفتْ ما عليها حروفُ العطف".[٢]

ونص ابن يعيش يطابق ما نصَّ عليه الفارسي في نسبته لابن السرّاج؛ ويمكن القول: إن ابن يعيش قد تابع الفارسي في نسبته هذا الرأي لابن السرَّاج ونقله عنه؛ ودليل ذلك أن ابن يعيش قد ذكر رأي ابن السرّاج عقب حديثه عن رأي الفارسي بأن (إمَّا) ليست من حروف العطف؛ لأسباب ذكرها في موضعه.[٣]

وما ورد في (الأصول) لابن السرَّاج ونص عليه ينقض ماعزوه إليه، ففي حديثه عن حروف العطف وعملها، ذكر منها (إمَّا) وصرَّح بذلك، فقال:" حروف العطف عشرة أحرف يتبعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها... الخامس: (إمَّا). و(إمَّا) في الشك والخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمرٌو وقع الخبر في (زيدٍ) يقينًا حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرٍو شك و(إمَّا) تبتدئ به شاكًا، وذلك قولك: جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو أي: أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير، تقول: اضرب إما عبد الله وإما خالدًا، فالآمر لم يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك في (أو) ونظيره قول الله عز وجل: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) وكقوله تعالى: (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً).[٤]

---

(١) المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات (للفارسي)، ص١١٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٨.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٥٥ ، ٥٦.

وقد اختلف النحويون في مجيء (إمَّا) الثانية عاطفة على ثلاثة مذاهب، كالآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[١] وأكثر النحويين[٢]؛ حيث ذهبوا إلى أن (إمَّا) الثانية في نحو: (قام إما زيدٌ وإما عمروٌ) عاطفة، والواو التي قبلها زائدة فهي عندهم بمنزلة (أو) في اللفظ والمعنى.

يقول سيبويه عن حروف العطف:"واعلم أنَّ (بَلْ، ولا بَلْ، ولكِنْ)، يُشْرِكْنَ بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء، وثم وأو، ولا، وإمَّا وما أشبه بذلك".[٣] فقد عدَّ سيبويه (إمَّا) من حروف العطف.

يقول ابن الناظم مبينا مذهب التابعين لسيبويه في إعمال (إمَّا) العطف:"ومذهب أكثر النحويين أنَّ (إمَّا) المسبوقة بمثلها عاطفة".[٤]

وقد ارتضى هذا المذهب وأخذ به كثير من من النحويين، كالصيمري[٥] والجزولي[٦] والمالقي.[٧]

وصرَّح الصيمري بكون (إمَّا) عاطفة بقوله: "فأما دخول الواو على (إما) في قولك: (جاءني إما زيدٌ وإما عمروٌ) فإما هي العاطفة دون الواو".[٨]

وأيَّد المالقي الصيمري في رأيه، فقال:"اعلم أن (إما) حرف من حروف العطف خلافًا لبعض النحويين كأبي علي الفارسي ومن تبعه، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرف عطف ... والصحيح أنها حرف عطف وهو نص الصيمري في تذكرته".[٩] وقد استدل أصحاب هذا المذهب بعدة أدلة منها:

- أن الواو قد تحذف ويستغنى بـ(إما) ومن ذلك ما ورد من الشاعر:

---

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٠١٢، والجنى الداني ص ٥٢٨، ومغني اللبيب ٣٨١/١ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٨٠.

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٣٨، ١٣٩.

(٦) يُنظر: المقدمة الجزولية ص ٧٢.

(٧) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص ١٠٠.

(٨) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٣٨.

(٩) رصف المباني في حروف المعاني ص ١٠٠.

يا لَيتَما أمُّنا شالَت نَعامَتها * أيما إلى جَنَّةٍ أيما إلى نار[١]

وقد رُدَّ على استدلالهم بهذا البيت: بأن ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به، ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر من ذلك، فلا يصح استناده إليه، واعتماده عليه.[٢]

- أن الواو تعاقبها كقراءة أبي بن كعب: (وإنما أو إياكم لإما على هدى أو في ضلالٍ مبين)[٣].[٤] و(أو) عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا.

وقد رُدَّ هذا: بأن المعاقبة في نحو: قام إما زيد وإما عمرو، وقام إما زيدٌ أو عمرو، شبيهة بالمعاقبة في نحو: لا تضرب زيدًا ولا عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو عمرًا، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا) فليكن منتفيًا مع (إما) ليتفق المتماثلان ولا يختلفا.[٥]

- أنها بمعنى (أو) العاطفة، وقد رد هذا: بأن معنى (أن) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية.[٦]

المذهب الثاني: مذهب يونس[٧] وابن كيسان[٨] والفارسي[٩] والرماني[١٠] والجرجاني[١١] حيث ذهبوا إلى أن (إمَّا) الثانية في نحو: (قام إما زيدٌ وإما

---

(١) البيت من البسيط، للأحوص في شعره ص٢٧٤ بلفظ (إيما إلى جنةٍ إيما إلى نار)، ولسعد بن قُرط العبدي في المحتسب لابن جني ١/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ١١/ ٨٦، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٣٠، والجنى الداني ص ٥٣٣، ومغني اللبيب ١/٣٨٣، وأوضح المسالك ٣/٣٨٢، وهمع الهوامع ٣/١٧٨، وشرح الأشموني للألفية ٢/٤٢٥. والشاهد في: (إما إلى جنةٍ إما إلى نارِ)، حيث استشهد به القائلون بأن (إما) عاطفة، بدليل حذف واو العطف.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٣.

(٣) الأية (٢٤) سبأ.

(٤) القراءة لأبي بن كعب في مختصر ابن خالويه ص١٢٣، ومعجم القراءات القرآنية ٧/٣٧٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٣.

(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٠.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦، والجنى الداني ص٥٢٩، وهمع الهوامع ٣/١٧٧.

(٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٦، والجنى الداني ص٥٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٢)، ومغني اللبيب ١/٣٨٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٧.

(٩) يُنظر: الإيضاح العضدي ص٢٢٤، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٤٩، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٠، ورصف المباني للمالقي ص١٠٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦، والجنى الداني ص ٥٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥ .

(١٠) يُنظر: معاني الحروف ص١٨٧.

(١١) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢/ ٩٤٤، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٠.

عمرو) غير عاطفة، وأن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، فهي عندهم موافقة لـ (أو) في المعنى دون اللفظ.

يقول الفارسي معلّلاً عدم جعل (إمَّا) من حروف العطف:"وليست (إمَّا) بحرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفردٍ أو جملةً على جملةٍ، وأنت تقول: (ضربت إما زيدًا وإما عمرًا) فتجدها عارية من القسمين، وتقول: (وإما عمرًا)، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى".[١]

ونحا الرماني نحو الفارسي، فقال:"وليست (إمَّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت: رأيت إما زيداً وإما عمراً، لم يخل قولك: (إما زيداً وإما عمراً) أن تكون (إما) الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يبدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية؛ لأن الواو حرف عطف ولا تجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة، ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريباً واتساعاً".[٢] وارتضى هذا المذهب كل من: ابن عصفور[٣] وابن مالك[٤] والرضي[٥] والأشموني.[٦]

ورجَّح ابن مالك مذهب ابن كيسان والفارسي، فقال:"(وإمَّا) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين، ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو)، وبقولهما أقول في ذلك تخلصًا من دخول عاطف على عاطف".[٧]

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٤.
(٢) معاني الحروف ص١٨٧.
(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٢٣.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٣.
(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٠.
(٦) يُنظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٤٢٥.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩.

واستدلوا على رأيهم بما يأتي:

١ـ دخول (الواو) عليها كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾[١] وحرف العطف على يدخل على مثله.[٢]

٢ـ الابتداء بها كقوله تعالى:﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٣] فـ (إما) في الموضعين مرفوعة بالابتداء، والتقدير: (إما العذاب شأنك أو أمرك، وإما اتخاذ الحسن) وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا يخلو من أن تعطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة، وكلا الأمرين لا يبتدأ به.[٤]

المذهب الثالث: وهو مذهب الأندلسي[٥] حيث ذهب إلى أن الواو عاطفة (إما) الثانية على (إما) الأولى، و(إما) الثانية عاطفة للاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد (إما) الأولى. ونقل الرضي رأي الأندلسي، فقال:" وقال الأندلسي": إما الأولى مع الثانية حرف عطف، قدمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لإما الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معاً: ما بعد الثانية على ما بعد الأولى".[٦]

وبعد أن نسب الرضي المذهب للأندلسي، ردَّه معلّلاً بأن عطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلام العرب، ونص على ذلك بقوله:" وهذا عذر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجود في كلامهم".[٧] وقد نسب المُرادي المذهب لبعض المتأخرين، فقال:

---

(١) الآية (٧٥) مريم.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٣/١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وشرح الأشموني ٤٢٥.

(٣) الآية (٨٦) الكهف.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٣.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٠.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤ /٤٣٠.

(٧) المرجع السابق نفسه.

"وقال بعض المتأخرين الواو عطفت (إما) الثانية على (إما) الأولى، و(إما) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى".(١)

وردَّ ابن هشام هذا المذهب، فقال:" وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إمّا على إمّا وَعطف الحرف على الحرف غريب".(٢)

ومن خلال العرض السابق لمذاهب النحويين وأدلتهم نخلص إلى:

- أن الصحيح من رأى ابن السرَّاج أن (إمَّا) الثانية حرف عطف يفيد الشك بمنزلة (أو) وبينهما فصل، كما هو ثابت في (كتابه الأصول)، وبذلك يبطل ما نسب إليه من القول بأنها ليست من حروف العطف. وهو بذلك موافق لسيبويه في كون (إمَّا) حرف عطف.

- أن الأولى بالقبول هو رأي يونس وابن كيسان والفارسي ومن تبعهم من أن (إمَّا) غير عاطفة؛ وذلك لدخول حرف العطف عليها (الواو) ولا يُجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام. وأنه قد يُبتدأ بها الكلام، وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا يخلو من أن تعطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة، وكلا الأمرين لا يبتدأ به. ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريباً واتساعاً.(٣) ولسلامة هذا الرأي من الردود وخلوه من الاعتراضات التي وُجهت إلى المذهبين الآخرين.

الخلاف في مجيء (لن) الناصبة للدعاء

يُنصب الفعل المضارع، إذا دخلت عليه أداة من أدوات النصب وهي: (أنْ، لن، كي، وإذن) وهذه الأدوات تنصب الفعل المضارع بنفسها، وإذا نصب الفعل المضارع بغيرها فيكون منصوبًا بـ (أنْ) مضمرة.

فأما (لنْ) فحرف نفي تختص بالمضارع، وتخلصه للاستقبال، وتنصبه كما تنصب (لا) الاسم، نحو: (لن يقوم زيد)، و(لن أقوم)، فتنتفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفي ولا تأكيده، خلافاً لبعض النحويين.(٤)

---

(١) الجنى الداني ص ٥٢٩.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٨٥.

(٣) يُنظر: معاني الحروف ص١٨٧.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٤٧٤، وشرح الأشموني على الألفية ٥٤٨/٣.

وَلنْ حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولكن اختلف النحويون في وقوعها للدعاء. وقد نسب كثير من النحويين القول إلى ابن السراج بأن (لنْ) تقع للدعاء، ومن هؤلاء النحويين ابن هشام، فقد نسب إلى ابن السرَّاج هذا القول في أثناء حديثه عن (لنْ) الناصبة ومعناها، فقال:" وَلَا تقع لن للدعاء خلافًا لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوْله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ)[١] مُدعيًا أن مَعْنَاهُ فَاجْعَلْنِي لَا أكون لِإِمْكَان حملهَا على النَّفْي الْمَحْض".[٢]

كما نسبه إليه خالد الأزهري أيضًا في حديثه عن أدوات النصب ومعانيها، فقال:"ولا تقع (لنْ) دعائية. بأن يكون الفعل بعدها دعاء، خلافًا لابن السرَّاج، وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى: (لَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ). مدَّعين أن معناه: فاجعلني لا أكون".[٣]

ونسبه إليه الأشموني، فقال:" تأتي (لنْ) للدعاء كما أتت (لا) كذلك، وفاقًا لجماعة منهم ابن السرَّاج وابن عصفور".[٤] وما ورد في (الأصول) لابن السرَّاج يخالف ما نسبه إليه النحويون، فقد ذكر في (فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي) أن (لنْ) لا تقع للدعاء، ونص على ذلك بقوله:" وقال قوم: يجوزُ الدعاءُ بلَنْ، كقوله: (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ). وقول الشاعر:

"لن تَزالوا كذلكم ثُم لا زلـ * تَ لهم خالدًا خُلُود الجبال"[٥]

والدعاء "بلَنْ" غير معروف، إنما الأصلُ ما ذكرنا، أن يجيء على لفظ الأمر والنهي".[٦] وقد اختلف النحويون في وقوع (لن) للدعاء على مذهبين:

---

(١) الآية. (١٧) القصص.

(٢) شرح قطر الندى ص٥٨.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٥٨.

(٤) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٥٤٨.

(٥) البيت من الخفيف وهو للأعشى الكبير في ديوانه ص ١٣ وشرح شواهد مغني اللبيب ١٥٦/٥، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٢/ ١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦٤٤، ومغني اللبيب ٣/ ٥٠٦، والتصريح ٢/ ٣٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨. والشاهد: في: (لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت؛ حيث استشهدوا به على أن (لن) تأتي للدعاء قياساً على (لا).

(٦) الأصول في النحو ١٧١/٢.

المذهب الأول: مذهب الكسائي[١] والفراء[٢]؛ حيث ذهبا إلى أن (لنْ) تأتي للدعاء، كما أتت (لا) له في قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمي يا دار مَيّ على البلى * ولا زالَ منهلاً بجرعائكِ القطرُ[٣]

فقد وقعت(لا) هنا للدعاء وتقدمت على الفعل في قوله: (ولا زال)؛ فقد أجرى الشاعر (زال) مجرى (كان) في رفعها الاسم ونصبها الخبر؛ لأن الدعاء يشبه النفي.

وصرَّح الفراء بأن (لنْ) تفيد معنى الدعاء في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ)[٤]." وفي قراءة عبدالله (فلا تجعلني ظهيرا)[٥] فقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاء من موسى (اللهم لن أكون لهم ظهيرًا) فيكون دعاء".[٦] وذكر النحاس مذهب الكسائي في هذه المسألة، فقال: "وقال الكسائي: (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ) فيه معنى الدعاء".[٧]

وقد أيَّد مذهب الكسائي وارتضاه بعض النحويين، منهم: ابن هشام[٨]، وخالد الأزهري[٩]، والسيوطي[١٠] والأشموني[١١] يقول ابن هشام في معرض حديثه عن (لنْ) الناصبة في (مغني اللبيب): "وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك،

(١) يُنظر: معاني القرآن للكسائي ص٢٠٩، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ١٦٧.
(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٤.
(٣) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص١٠٢، وفي الخصائص ٢٨٧/٢، وتخليص الشواهد ص٢٣١، والدرر اللوامع ٢٠٦/١، ٢/ ١١٢، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ١/ ٢٣٥، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ١٢٨. والشاهد في: (ولا زال)؛ حيث تقدمت (لا) النافية على الفعل (زال)، وأجرى الشاعر (زال) مجرى (كان) في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم (لا) الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.
(٤) الآية (١٧) القصص.
(٥) تُنظر: قراءة عبدالله بن مسعود في: معجم القراءات القرآنية ٢٣/٧.
(٦) معاني القرآن للفراء٢/ ٣٠٤.
(٧) معاني القرآن للنحاس ٥/ ١٦٧.
(٨) يُنظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص٥٨.
(٩) شرح التصريح للأزهري ٢/ ٣٥٨.
(١٠) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٨.
(١١) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٥٤٨.

وفاقًا لجماعة منهم ابن عصفور" [١] ثم ناقض رأيه هذا في (شرح قطر الندى)، ونص على أن (لنْ) لا تفيد معنى الدعاء، خلافاً لبعض النحويين.[٢]

واختار السيوطي هذا المذهب، ونص على ذلك فقال:"وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد (لنْ) إلى الدعاء كحاله بعد (لا)... وهذا القول اختاره ابن عصفور، وهو المختار عندي".[٣]

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما ورد سابقاً من السماع في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ)[٤] إذْ المعنى عندهم (فاجعلني لا أكون) [٥].

وما استدلوا به، فقد رَدَّه خالد الأزهري معلّلاً بقوله:"ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرمًا، جزاء لتلك النعمة التي أنعم "الله" بها عليه".[٦]

وقد رُدّ هذا الاستدلال أيضاً: بأن (لنْ) فيها ليست للدعاء؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب نحو: (يا رب لا عَذَّبتَ فلانًا)، ونحو (لا عَذَّبَ اللهُ عمرًا)[٧]، واستدلوا على أن (لنْ) تفيد معنى الدعاء، بما ورد في قول الشاعر:

لن تَزالوا كذلكم ثُم لا زلـ * تَ لهم خالدًا خُلُود الجبال[٨]

فقوله: (لن تزالوا) دعاء لهم بأنهم يستمرون على ما هم فيه من النعمة، ويدل على أن (لنْ) للدعاء: أن المعطوف عليه وهو (ثم لا زلت) دعاء.[٩]

---

(١) مغني اللبيب ٣/ ٥٠٦

(٢) يُنظر: شرح قطر الندى ص٥٨.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٨٨.

(٤) الآية (١٧) القصص.

(٥) يُنظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ٥٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٥٨.

(٦) شرح التصريح ٢/ ٣٥٨.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب ٣/ ٥٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨.

(٨) سبق توثيق البيت.

(٩) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٨.

المذهب الثاني: مذهب بعض النحويين كابن مالك[١] وأبي حيان[٢] والمرادي[٣] وابن عقيل[٤]؛ حيث ذهبوا إلى أن (لنْ) لا تأتي للدعاء، وأن الفعل بعدها يكون خبرًا؛ لأنه لم يستعمل من أدوات النفي في الدعاء إلا (لا) وحدها.

يقول ابن مالك:"وينصب المضارع أيضًا بـ(لن) مستقبلاً بحد وغير حد خلافًا لمن خصها بالتأييد، ولا يكون الفعل معها دعاءً خلافًا لبعضهم".[٥] وصححه أبوحيان بقوله: "وقيل (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ) دعاء لا خبر، و(لن) بمعنى (لا) في الدعاء، والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء".[٦]

من خلال العرض السابق لمذاهب النحويين وأدلتهم حول إفادة (لنْ) الناصبة معنى الدعاء من عدمه، يتبين أن:

- الصحيح من رأى ابن السراج أن: (لنْ) لا تقع للدعاء، والدعاء بها غير معروف كما هو ثابت في كتابه (في الأصول)، موافقاً في ذلك مذهب ابن مالك ومن تبعه، وبذلك يبطل ما نسب إليه غير ذلك. ولعلَّ السبب في توهُم بعض النحويين نسبة القول إلى ابن السراج بأن (لنْ) تقع للدعاء، هو حكايته لهذا الرأي ونقله عن أصحابه؛ وهذا ما أحدث اللبس عندهم ودفعهم إلى نسبة هذا القول إليه. وقد نقل هذه الحكاية أبوحيان أيضًا، فقال:"ولا يكون الفعل معها دعاء خلافًا لقومٍ حكاه ابن السراج، واختاره ابن عصفور".[٧]

- أن الرأي الأولى بالقبول هو ما ذهب إليه الكسائي والفراء ومن تبعهما في القول بأن (لنْ) تأتي للدعاء، كما أتت (لا) له؛ لأن هذا القول يؤيده السماع. فقد استدلوا على وقوع (لنْ) بمعنى الدعاء بما ورد من السماع، من القرآن الكريم وقراءت بعض القراء وأقوال الشعراء، وما يؤيده السماع يُرجَّح ويقدَّم على غيره من المذاهب.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٦.
(٢) يُنظر: الارتشاف ٣/ ١٦٤٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٧/ ١٠٥.
(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٩٢.
(٤) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ٦٧.
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٦٣.
(٦) البحر المحيط ٧/ ١٠٥.
(٧) ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٤٤.

الخاتمة والنتائج

وفي ختام هذه الدراسة لابدَّ لي أن أشير إلى ما توصَّلتُ إليه من نتائج، وقد جاءت على النحو التالي:

- أبوبكر بن السرَّاج أحد كبار النحويين في عصره، فقد كان امتدادًا لأساتذته، ومرجعًا لمعاصريه وأقرانه، ومنهلًا لتلاميذه ومن جاء بعده.
- كان أبوبكر بن السرَّاج بصري النزعة والتوجه؛ بل أحد كبار نحاة البصرة في عصره؛ والأدلة على ذلك كثيرة ومتنوعة؛ على خلاف ما يعتقد بعض العلماء من أنه كان بغدادي المذهب.
- يمثل أبوبكر بن السرَّاج حلقة مفصلية في تاريخ النحو العربي؛ فهو تلميذ المازني والمبرد ومطور علومهما، وأستاذ لجيل من العظماء التي طبقت شهرتهم الآفاق كالزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وغيرهم.
- كتاب الأصول في النحو لابن السرَّاج ثاني أكبر وأشمل كتاب في النحو العربي بعد كتاب سيبويه الذي يعتبره النحاة قمة التأليف النحوي، فبالرغم من تأخره إلا أنه مصنف رائع جمع أصول علم العربية.
- اعتمد ابن السرَّاج على الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد في بناء وترتيب وهيكلة كتابه الرائع الأصول في النحو، واعتماده هذا ليس نقلا بل توظيفا في حدود نقل كبار العلماء عن بعضهم.
- نسب أصحاب المتون والشراح وأصحاب الحواشي لابن السراج الكثير من الأراء، والاختيارات، والترجيحات، والموافقات، والمخالفات؛ مما لم يثبت له ولم يَرد في كتابة الأشهر الأصول في النحو.
- نص ابن السرَّاج في كتابه الأصول على أن الضمير هو أعرف المعارف، وهذا بخلاف ما نسبه إليه كثير من النحويين من القول: بأن اسم الإشارة أعرف المعارف.
- ما نسبه النحويون لابن السرَّاج من القول بأن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء، منقوض بما نص عليه ابن السرَّاج في كتابه (الأصول)؛ من أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا، لأنهما عنده ليسا بشيئين مما يُتصور انفصالهما.

- صرَّح ابن السرَّاج في أكثر من موضع في كتابه (الأصول) بفعلية (ليس) وهذا ينقض ماعزاه إليه بعض النحويين من القول بحرفية (ليس).
- نص ابن السرَّاج في (الأصول) على فعلية (عسى)، وهذا يخالف ما نسبه إليه بعض النحويين، من القول بحرفيتها.
- نُسب إلى ابن السرَّاج القول بعدم جواز إعمال المصدر المُعرَف بـ (أل)، والصحيح أنه أجاز إعماله عمل فعله مطلقاً، كما ثبت في كتابه (الأصول) موافقاً بذلك مذهب سيبويه وجمهور البصريين.
- نسب ابن بعيش لابن السرَّاج القول بمنع الجمع بين التمييز وفاعل (نعم وبئس) الظاهر، وما ورد في (الأصول) ينقض ذلك فقد صرَّح ابن السراج بجواز الجمع بينهما.
- نسب أبو علي الفارسي لابن السرّاج القول بأن (إمَّا) ليست من حروف العطف، ولم تُستعمل عاطفة. وما ورد في (الأصول) ينقض كلام الفارسي، فقد صرَّح ابن السرّاج أنها من حروف العطف ونص على ذلك.
- نسب ابن هشام، وخالد الأزهري، والأشموني لابن السرّاج القول بأن (لنْ) تقع للدعاء، وما ورد في (الأصول) يخالف ما نسبوه إليه، فقد ذكر ابن السرّاج أن (لنْ) لا تقع للدعاء.

*****

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسانِ العرب، (لأبي حيان الأندلُسي). ت: رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوَاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(١)، ١٩٩٨م.
- إرْشاد السالك إلى حلِ ألفية ابن مالك، (لابن القَيم الجوزية). ت: محمد السُهيلي. مكتبة أضواء السلف، ط.(١)،٢٠٠٢م.
- أسرار العَربِيَة، (لأبي البركات الأنباري). ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٧م.
- الأُصول في النحو، (لابن السّراج). ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، (لمحي الدين الدرويش)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٢م.
- الأمالي، (لأبي اسحاق الزجاج)، ت: محمد الأمين الشنقيطي، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط (٢)، ١٩٣٥م.
- الأمالي، (لابن الشجري). ت: محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، ط.(١)، ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، (لجمال الدين القفطي). ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.(١)،١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، (لأبي البركات الأنباري). ومعه: الانتصاف من الإنصاف. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.١٩٩٣م.
- الأنموذج في النحو، (للزمخشري) بشرح الأردبيلي، ت: حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (لابن هشام). ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٣)،٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، (للفارسي). ت: كاظم بحر المرجان،عالم الكتب، ط.(٢)، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في علل النحو، (للزجاجي)، ت: مازن مبارك. دار النفائس، ط (٦)، ١٩٩٦م.
- البحر المحيط، (أبو حيان الأندلسي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- البداية والنهاية، (أبو الفداء إسماعيل بن كثير). مكتبة المعارف، بيروت، ط.(٥)،١٩٨٣م.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، (لابن أبى الربيع) ت: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط.(١)، ١٩٨٧م.

- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (للسيوطي). ت: محمد أبوالفضل إبـراهيم. دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٧٩م.
- تاريخ بغـداد، (للخطيب البغدادي)، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.
- التبصرة والتذكرة، (للصيمري). ت: فتوح مصطفى، ط (١)، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.

- التِبيان في إعراب القرآن، (لأبي البقاء العُكبري).المكتبة التوفيقية، بدون طبعة.
- التبيين عن مذاهب النحويين؛ البصـريين والكـوفيين، (لأبـي البقـاء العُكبـري). ت: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، (لابن هشام)، ت: عبـاس مصـطفى الصـالحي، دار الكتاب العربي، د ط، د ت.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، (لأبي حيان الأندلسي). ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط.(١)،١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (لابن مالك). ت: كامل بركـات. دار الكتـاب العربـي، ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، (لخالد الأزهري) ت: عبـد الفتـاح بحـيري. الزهـراء للإعلام، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- التعـريفـات، (لعلي بن محـمد الجرجاني)، ت: باسل عـيون السود، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، (للمُرادي). ت: عبد الرحمن سـليمان. دار الفكر العربي، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، (لمحمود بن عبد الرحيم صافي). مؤسسـة الإيمـان، بيروت، ط (٤)، ١٩٩٧م.
- الجني الداني في حروف المعاني، (للمُـرادي). ت: فخر الـدين قبـاوة، محمـد نـديم، ط.(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (للشيخ محمد الخضري). دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م.
- حاشية الصَبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار إحـياء الكتـب العربيـة، عيسى الحلبي وشركاه، بدون طبعة، د ت.
- حاشية يس على شرح قطر الندى، (للعلامة يس زين الدين) ت: كريم حبيب، المؤسسـة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ٢٠١٦م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (للبغدادي). ت: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط.(٣)،١٩٨٩م.
- الخصائص، (لابن جني). ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.(٣)،١٩٨٦م.
- ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس): شرح محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د ت.
- ديوان جرير: شرح محمد حبيب، ت: نعمان محمد أمين طه، ط (٢) دار المعارف، د ت.
- ديوان ذو الرمة، شرح: أحمد حسن بج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ديوان رؤبة بن العجاج ت: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، د ت.
- ديوان كُثير عزة، شرح إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧١م.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع، (للأمين الشُنقيطي). ت: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط.(١) ١٩٩٩م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، (لابن الطراوة). ت: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط. (٢)، ١٩٩٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، (للمالقي). ت: أحمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨١م.
- ابن السرَّاج النحوي، (لعبد الحسين الفتلي)، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.
- سير أعلام النبلاء، (للإمام الذهبي)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ١٩٨١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (لابن العماد الحنبلي). دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ط. ٢٠١٢م.
- شرح التصريح على التوضيح، (لخالد الأزهري). وبهامشه: حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح أبيات سيبويه، (للسيرافي). دار المأمون للتراث، بيروت،١٩٧٩م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه: واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط.(٣) د ت.
- شرح ألفية ابن مالك، (لابن الناظم). ت: باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.

- شرح ألفية ابن معط، (لابن القواس). ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي للنشر، ط (١)، ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، (لابن مالك). ت: عبد القادر عطا، طارق فتحي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،٢٠٠١م.
- شرح التسهيل، (للمُرادي)، ت: محمد عبدالنبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦م.
- شرح جُمل الزجاجي، (لابن عصفور). ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٩٩٩م.
- شرح جُمل الزجاجي، (لابن خروف الإشبيلي)، ت: سلوى عرب، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، (لأبي العباس ثعلب)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م.
- شرح شُذور الذهب، (لابن هشام الأنصاري). ومعه كتاب مُنتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب الذهب، لشمس الدين الجوجري ت: نواف بن جزاء الحارثي، (ماجستير) عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد مغني اللبيب، (لجلال الدين السيوطي). ت: أحمد ظافر كوجان. لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (لابن عقيل). ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، ط.(١)،٢٠٠٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدِة اللافظ، (لابن مالك). ت:رشيد العبيدي. لجنة إحياء التراث- وزارة الأوقاف- الجمهورية العراقية، ط.(١)،١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، (لابن هشام). ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٢)،٢٠٠١م.
- شرح الكافية، (للرضي)، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، (لابن مالك). ت: عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث، ١٩٨١م.
- شرح المُفصّل، (لابن يعيش). ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.(١)، ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الجزولية، (لأبي علي الشلوبين). ت: تركي بن سهو العتيبى. مكتبة الرشد، الرياض، ط.(١)، ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة النحوية، (لابن بابشاذ)، ت: محمد أبوالفتوح شريف، د. ط، د. ت.
- شعر الأحوص، ت: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢)، ١٩٩٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، (للزبيدى). ت: محمد أبو الفضل دار المعارف، ط.(٢)، ١٩٨٣م.
- العلل في النحو، (لأبي الحسن بن الوراق)، ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط (١)، ١٩٩٩م.
- الفهرست، (لابن النديم)، ت: رضا تجدد، د ط، د ت.
- فوات الوفيات والذيل عليها، (لشاكر الكتبى). ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ت.
- الكتاب، (لسيبويه). ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(٢)، ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، (لأبي علي الفارسي). ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
- الكشاف، (للزمخشري)، ت: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، وفتحي حجازي، مكتبة العبيكان، ط (١) ، ١٩٩٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (لحاجي خليفة). دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- اللامات، (للزجاجي)، ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللُباب، (للعكبُري). ت: غازي طُليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، (لابن جني). ت: حسين محمد شرف، ط.(١)، ١٩٧٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، (لابن جني)، ت: النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل، القاهرة، ١٩٩٤م.
- مختصر ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت.
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، (لمحمود حسيني محمود). مؤسسة الرسالة، د ت.
- المسائل البصريات، (لأبي على الفارسي). ت: محمد الشاطر أحمد، ط (١)، ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، (للفارسي). ت: حسن هنداوي. دار القلم للنشر، دمشق، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- المسائل المُشكلة، المعروفة بالبغداديات، (للفارسي)، ت: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د ت.

- المُساعد على تسهيل الفوائد، (لابن عقيل). ت: كامل بركات. دار المدني، ط.(٥)، ١٩٨٤م.
- معاني الحروف، (للرماني). ت: عبد الجليل شلبي، دار الشروق، ط.(٢)، ١٩٨١م.
- معاني القرآن، (للفراء)، ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط.(٣)،٢٠٠١م.
- معاني القرآن، (للكسائي)، ت: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن (للأخفش)، ت: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ط (١)، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن (للنحاس) ــ ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط (١)، ١٩٨٨م.
- مُعجم الأُدباء، (لياقوت الحموي). دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٨٠م.
- مُعجم القراءات القرآنية: (لعبداللطيف البغدادي). دار سعد الدين، ط.(١)، ٢٠٢٠م.
- مُعجم المُؤلفين، (لعمر كحالة). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
- مغني اللبيب، (لابن هشام الأنصاري). ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- المُفصّل في علم العربية، (لجار الله الزمخشري). دار الجيل، بيروت، ط.(٢)، ٢٠٠٣م.
- المفصل في صنعة الإعراب، (لجار الله الزمخشري)، ت: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط.(١)، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين العيني، ت: علي فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠م.
- مقاىيس اللغة لابن فارس القزوىني، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، د ط، ١٩٧٩م.
- المقتصد فى شرح الإيضاح، (لعبد القاهر الجرجانى) ت: كاظم بحر المرجان، مطبعة العانى، بغداد، ط.(١)، د ت.
- المُقْتضب، (للمبرد). ت: عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، (لأبي موسى الجزولي)، ت: شعبان عبدالوهاب، د ط، د ت.
- المقرب، (لابن عصفور). ت: عبد الستار الجواري، وعبد االله الجبوري، ط.(٢)،١٩٧٢م.
- المنصف، (لابن جني)، ت: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث، وزارة المعارف العمومية، ط. (١)، القاهرة، ١٩٥٤م.

- الموجز في قواعد اللغة العربية، (لسعيد الأفغاني)، دار الفكر، دمشق، د ت.
- النجوم الزاهرة، (لابن تغرى بردى)، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، ط.(٨)، د ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (لأبي البركات الأنباري). ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ط.(٣)، ١٩٨٥م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (لأحمد التلمساني). ت: إحسان عباس، دار صادر، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- همع الهوامع، (لجلال الدين السيوطي). ت: سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات، (لصلاح الصفدي). ت: أحمد الأرنأووط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- وفِيَات الأعيان، (لأبي العباس بن خلكان). ت: محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط.(١)، ١٩٤٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١	ملخص	٤٨٣٠
٢	Abstract	٤٨٣١
٣	مقدمـة:	٤٨٣٢
٤	الفصل الأول (الدراسة النظرية) (ابن السرّاج، وكتابه):	٤٨٣٦
٦	أولاً: ابن السرّاج؛ عصره وحياته:	٤٨٣٦
٧	ثانياً: كتاب الأصول في النحو:	٤٨٣٩
٨	الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية) (ما نسب لابن السراج وليس في كتابة (الأصول في النحو)	٤٨٤٠
١٠	عامل الرفع في خبر المبتدأ	٤٨٤٥
١١	ليس بين الفعلية والحرفية	٤٨٥٠
١٢	الاختلاف في حرفية عسى	٤٨٥٥
١٣	الخلاف في إعمال المصدر المعرَّف بـ (أل)	٤٨٥٩
١٤	الجمع بين التمييز وفاعل (نعم، وبئس) الظاهر	٤٨٦٧
١٥	حكم مجيء (إمَّا) عاطفة	٤٨٧٤
١٦	الخلاف في مجيء (لن) الناصبة للدعاء	٤٨٨٠
١٧	الخاتمة والنتائج	٤٨٨٥
١٨	ثبت المصادر والمراجع	٤٨٨٧
٢٥	فهرس الموضوعات	٤٨٩٤

تم بحمد الله